Fondation
Hanna Wakim

لجنة حقوق المرأة اللبنانية

ترسيخ السلم الأهلي وحمايـة الوطن عنوانا المرحلة

من منظور الشباب

٢ أيــار ٢٠١٤

ترسيخ السلم الأهلي
وحماية الوطن عنوانا المرحلة

من منظور الشباب

Fondation
Hanna Wakim

لجنة حقوق المرأة اللبنانية

ترسيخ السلم الأهلي
وحماية الوطن عنوانا المرحلة

من منظور الشباب

٢ أيـــــار ٢٠١٤

المقدمة

عائدة نصرالله الحلواني

المسابقة الثقافية السنوية للجنة حقوق المرأة اللبنانية. . .

أسطر قليلة لن تختصر مسيرة عمل ثقافي بدأ سنة ١٩٧٨ ولا يزال مستمراً دون انقطاع أو توقف.

إبان الحرب الأهلية وأيام ما يسمى «بالشرقية والغربية»، تخطت مسابقة لجنة حقوق المرأة الحواجز الطائفية والسياسية، ولعبت دوراً بارزاً في الربط بين أوصال الوطن الذي مزقته الحرب وباعدت بين أبنائه، فوحدت لبنان من أقصاه إلى أقصاه من خلال اهتمامات الفئة الشابة؛ كما أسهمت إلى حد بعيد في تسليط الضوء على موضوعات هامة وفي خلق اهتمام بالقضايا الثقافية والاجتماعية والوطنية لدى الطلاب، وهدفت من ضمن ما هدفت إليه، تعويدهم على البحث وحثهم على الإبداع مضموناً وأسلوباً، أفكاراً وآراء نأمل أن ترسم خطوط مستقبل لهذا الوطن، الذي نريده من خلال رؤى «الشباب» وإبداعاته أكثر أمناً واستقراراً وأشد تماسكاً ووحدة، وأبهى تألقاً وازدهاراً، وأوسع حرية وتقدماً وعدالة وديمقراطية.

لقد تناولت المسابقة مواضيع مختلفة اشترك فيها حتى الآن أكثر من عشرين ألف طالب وطالبة من ثانويات رسمية وخاصة في جميع المحافظات اللبنانية. وتراوح عدد الثانويات المشاركة سنوياً بين سبعين ومئة ثانوية.

إنه نشاط ثقافي استحدثته لجنة حقوق المرأة اللبنانية منذ ذلك التاريخ (١٩٧٨) بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، يتم إجراؤه في ثانويات لبنان الرسمية والخاصة بين تلامذة صفّي البكالوريا بقسميها الأول والثاني.

خمس وثلاثون سنة بخمسة وثلاثين موضوعاً. (المواضيع في نهاية المقدمة).

لقد حازت هذه المسابقة على تقدير كل من يتعاطى الشأن الثقافي والاجتماعي والوطني العام على مستوى المسؤولين كما على مستوى المواطنين؛ كما أن جهات عديدة قيمتها بين الأنشطة الثقافية الأكثر أهمية والأوسع انتشاراً والأبلغ أثراً، إن من حيث الموضوعات المختارة سنوياً تبعاً لأولويات ما تطرحه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والوطنية العامة، أم لجهة الاستمرار والمتابعة والشريحة الاجتماعية المستهدفة، مترجمة بذلك إدراك لجنة حقوق المرأة اللبنانية المبكر لدور الشباب في المجتمعات البشرية والمجتمع اللبناني على وجه الخصوص.

أما آلية إجرائها فتتلخص بالتالي: تختار لجنة حقوق المرأة اللبنانية كل عام موضوعاً محدداً يواكب الحدث الأبرز الذي يشغل

المواطنين عامة والنساء والشباب خاصة، وبمساعدة لجنة تحكيم مؤلفه من أصحاب الكفاءة والاختصاص، يتم الاتفاق بشكل نهائي على العنوان العام للموضوع الذي يقدم إلى معالي وزير التربية والتعليم العالي. وبعد موافقته عليه، تصدر الوزارة تعميماً يوزع على مدراء الثانويات الرسمية والخاصة، إضافة إلى أن لجنة حقوق المرأة اللبنانية ترسل كتاباً خاصاً إلى إدارات المدارس الثانوية بغية حث التلاميذ على المشاركة. وفي الموعد المتفق عليه لإجراء المسابقة في كل لبنان في وقت واحد، تصل الأسئلة المحددة حول الموضوع إلى مراكز إجراء المسابقة، تلك المراكز الموافق عليها من قبل وزارة التربية. يجري ذلك بمراقبة مباشرة من أعضاء لجنة حقوق المرأة اللبنانية المنتشرات في المناطق اللبنانية وبإشراف وزارة التربية والتعليم العالي.

تشكل في كل منطقة لجنة تحكيم، من أصحاب الاختصاص، تجري التصحيح الأول وتختار المسابقات الثلاث الأولى في كل منطقة وترسل إلى المركز الرئيسي في بيروت لتخضع لتصحيح ثان من قبل اللجنة الحكم المركزية التي تختار المسابقات العشر الأولى الفائزة على صعيد لبنان. يقام احتفال سنوي مركزي للإعلان عن الفائزين، الذين تقدم لهم الدروع التقديرية والجوائز المالية. كما تقام احتفالات في المناطق للإعلان عن الأول في كل منطقة، إضافة إلى كل من نال المرتبة الأولى في مدرسته، هؤلاء تقدم لهم جوائز رمزية؛ فضلاً عن نيل كل من شارك في هذه المسابقة شهادة تقدير، لأن فائدة ما تكمن في مجرد المشاركة والبحث في مثل هذه الموضوعات.

نحن في لجنة حقوق المرأة اللبنانية لا نقصّر في شأن إجتماعي أو وطني عام إلا إذا كان يتطلب مالاً. ولكن المسابقة السنوية، وخلال مسيرة إجرائها منذ العام ١٩٧٨ وحتى اليوم، وجدت ـ لحسن الحظ ـ وبفعل صداقاتها، وبجهد مشكور من هيئاتها القيادية ـ وجدت سبيلاً للحصول على مبلغ من المال يوزع على الفائزين العشر الأوائل.

لكن هذه الجهات المموّلة لم تستمر لأسباب مختلفة في تمويل المسابقة. وما يجدر التنويه به اليوم أن هذه المسابقة استحوذت على تقدير واهتمام مؤسسة حنا واكيم الثقافية الرائدة ورئيسها الفاضل الأستاذ إيلي واكيم ونائبة الرئيس الدكتورة إلهام كلاب؛ هذه المؤسسة التي تجري المسابقة منذ العام الدراسي ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ بالمشاركة معها، والتي لها أياد بيضاء في أكثر من مجال ثقافي، ولها منا جزيل الشكر والثناء.

والمسألة التي يجب التوقف عندها هو الإدراك العميق للقيّمين على هذه المؤسسة لأهمية الثقافة في العمل التوعوي الوطني العام؛ فقد أخذت المؤسسة على عاتقها هذا العام، تمويل إصدار هذا الكتيب الذي يضم بين صفحاته إبداعات بعض من شارك في مسابقة العام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ وموضوعها : «ترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن؛ عنوانا المرحلة».

أما اللجنة الحكم المركزية التي شكلت لهذا الموضوع فتضم السيدات والسادة (حسب التسلسل الأبجدي) : د. إلهام كلاب ـ أ. دانيال عبيد ـ أ. فارس الخوري (مندوب وزارة التربية والتعليم

العالي) ـ أ. مازن حطيط ـ د. نجلا حمادة ـ د. هاني رعد، وعن لجنة حقوق المرأة اللبنانية : السيدتين : غانية الموصلي دوغان وعائدة نصر الله الحلواني.

يهمنا في هذا الكتيب أن نذكّر بأن الانقسام الذي كان طائفياً فيما مضى، تحول إلى تشرذم وانقسام مذهبي حاد ينذر بالفتنة وبأخطار تزداد استفحالاً يوماً بعد يوم، تعززها مدارس وجامعات خاصة لكل طائفة أو مذهب تنبت هنا وهناك؛ إضافة إلى مناهج مختلفة تفرّق ولا توحد. من هنا يمكن أن نفهم الدور الذي تصبو إلى تأديته هذه المسابقة في دعم أهداف الوطنيين المخلصين العاملين من أجل الإبقاء على المدرسة الوطنية الواحدة والتربية الوطنية الواحدة وكتاب التاريخ الموحد للبنان.

كما يجدر التنويه بالدور الرائد لوزارة التربية والتعليم العالي ومديرية التعليم الثانوي في رعايتهما الدائمة لهذه المسابقة، كذلك ننوه بالدكاترة والأساتذة أصحاب الاختصاص الذين واكبوا هذا النشاط وتعبوا ويتعبون معنا في إنجاحه خدمة للأهداف التربوية والثقافية والوطنية النبيلة. إضافة إلى جهود أعضاء لجنة حقوق المرأة اللبنانية وإدارات المدارس والهيئات التعليمية والطلاب الذين أقبلوا على المشاركة في هذه المسابقة بمنتهى الجدية والرصانة، هؤلاء الطلاب الذين قرأنا بين سطورهم رؤى مستقبلية جديرة بالاهتمام.

نحن حتى اليوم نتواصل في هذه المسابقة مع تلامذة ثانويين، والصورة كما أوجزناها : مشرقة واعدة؛ ولكن باستطاعتنا وإياكم

التصور كيف يمكن أن يكون التفاعل أكبر، والأبحاث أكثر عمقاً مع تلامذة جامعيين، في تواصل مأمول معهم مستقبلاً في جامعات لبنان كافة.

مواضيع المسابقة منذ العام الدراسي ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ وحتى تاريخه :

- ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ «التعليم ودوره في تطوير الفتاة».
- ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ «طفولتي» (لمناسبة السنة العالمية للطفل).
- ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ «المرأة في المجتمع».
- ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ «ميثاق حقوق المرأة اللبنانية» (لمناسبة عقد المرأة العالمي).
- ١٩٨١ ـ ١٩٨٢ «الإعلام وتأثيره في الشباب».
- ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣ «أهمية التنشئة الوطنية في لبنان».
- ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤ «دور التعليم المهني في تطور الوطن اقتصادياً وعمرانياً».
- ١٩٨٤ ـ ١٩٨٥ «التعليم الالزامي ضرورة اجتماعية ووطنية».
- ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ «السلام في لبنان» (لمناسبة عام السلام العالمي).
- ١٩٨٦ ـ ١٩٨٧ «التدهور الاقتصادي والأزمة الاقتصادية وتأثيرهما في الشباب عموماً والطلاب في شكل خاص».

- ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ «أربعون عاماً على الاعلان العالمي لحقوق الإنسان».
- ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ «التخصص بعد نهاية المرحلة الثانوية وصعوباته».
- ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠ «دور المرأة في العائلة والمجتمع».
- ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ «التعليم المهني وأهميته».
- ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ «دور الشباب في عملية بناء لبنان».
- ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ «سلامة الإنسان من سلامة بيئته».
- ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤ «الشباب والبيئة».
- ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ «التنمية ومستقبل لبنان».
- ١٩٩٥ ـ ١٩٩٦ «مشكلة جنوح الأحداث وانحرافهم».
- ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧ «دور الإعلام في التنشئة الوطنية».
- ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة».
- ١٩٩٨ ـ ١٩٩٩ «أدرس تطابق المادة «٢» من الاتفاقية الدولية CEDAW والمادة «٥٦٢» من قانون العقوبات المتعلقة «بجريمة الشرف».
- ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠ «بيروت عاصمة ثقافية عربية»
- ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١ «مستقبل لبنان وقانون انتخاب ديمقراطي لا طائفي».

- ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢ «الهجرة والشباب : اسبابها ونتائجها السلبية».
- ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣ «أي اختصاص لأي سوق عمل».
- ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤ «أنت والمستقبل».
- ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ «الأسرة (لمناسبة السنة الدولية للأسرة)».
- ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ «شباب لبنان في مواجهة الواقع : التطور والتغيير».
- ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ «المواطنة حقوق وواجبات».
- ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ «الإعلام بين الحرية والمسؤولية الوطنية».
- ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ «قانون انتخاب ديمقراطي لا طائفي مدخل فعلي إلى الإصلاح السياسي والوطني العام»
- ٢٠٠٩ ـ ٢٠١٠ «الطائفية والهوية الوطنية».
- ٢٠١٠ ـ ٢٠١١ «دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية التنموية».
- ٢٠١١ ـ ٢٠١٢ «الشباب بين مطرقة الفساد وسندان الطائفية».
- ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣ «دور مؤسسات المجتمع المدني في العملية التنموية».
- ٢٠١٣ ـ ٢٠١٤ «ترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن؛ عنوانا المرحلة».

المسابقات الأولى الفائزة
على صعيد لبنان

المرتبة الأولى

ميشال ميشال رقيبي

ثانوية عمشيت الرسمية ـ جبيل

ليس الوطن مساحة جغرافية معينة ولا حفنة تراب. . . فأساس الوطن مداميك متراصة لهيكله، عظيمة مطاعه ترعاه وتدافع عنه وتصون مصالحه، وهو يتطلب صيغة لنظامه السياسي ملائمة لتكاوينه المجتمعية. غير أن استتباب السلم الأهلي فيه، وتوطيد وحدته يقتضيان نمطاً من العلاقات الإنسانية بين الأفراد والجماعات ونهجاً في ممارسة السلطة وإدارة شؤون المجتمع.

والسلم الأهلي الدائم يعني رفض كل أشكال التقاتل، أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، أو تبريره، أو نشر الثقافة التي تعتبر التصادم حتمياً بسبب جذرية التباين، وتحويل مفهوم الحق بالاختلاف إلى إيديولوجية الاختلاف والتنظير لها ونشرها، كما أن السلم الأهلي الدائم يعني العمل على منع الحرب الأهلية في المجتمع. السلم الأهلي مفهوم يمكن إذا أن يطلق عليه مصطلح الوحدة الوطنية حيث الشعب كلّه متماسك ومتحد ولا يوجد بين أطيافه أي ضغائن : لا

طائفية ولا فئوية، وجل اهتمام السلطة يكون في تطوير البلاد والمحافظة على مصالح الناس.

لكن ماذا عن هؤلاء الأفراد وهذه الجماعات في لبنان؟ وماذا عن النظام السياسي القائم فيه؟ وما هو تأثيرهما على السلم الأهلي؟ وكيف يمكن حماية الوطن؟

إن للفرد في لبنان «أمَّيْن» الأم الحقيقية التي أنجبته والأم التي أنشأته وعبأته وقولبته في بوتقتها وهي الطائفة... فتغيب فكرة الوطن عنده ويصبح ولاؤه والحالة هذه إلى الطائفة لا إلى الوطن، ويكون «مواطناً» في طائفته يدين بالولاء لقيادتها المدنية والروحية ويتلقى منها التقديمات والخدمات... ويعزز الاندماج داخل الطائفة الواحدة وليس فيما بينها وبين الآخرين...، كما أن النظام السياسي القائم يمنع بناء دولة القانون والمؤسسات، دولة الحكم غير المنحاز المواطنين... ويُعيق الانتقال إلى مستوى الدولة الحديثة التي تحمي حقوق الإنسان، ويرسخ الطائفية في البنيان الاجتماعي والسياسي والثقافي، ويمكّن الطوائف الدينية من أن تستقوي على الدولة اللبنانية لأنه يشجع وجود مؤسسات موازية طائفية تقلل من هيبة السلطة وتؤثر على التضامن بين المواطنين (لكل طائفة من الطوائف الكبرى، مستشفياتها ومستوصفاتها، وجمعياتها، ومؤسساتها الدينية ومدارسها...). ويشرّع سعي الطوائف لتحقيق مصالحها، مؤدياً بذلك إلى تقاتلها وتنازعها. فالدستور اللبناني مثلاً يعترف للطوائف الدينية في لبنان بالحق بالتشريع في ميدان الأحوال الشخصية وبالحق

بالتعلم في مدارس خاصة وبالحق بالتمثيل في الحكومة، وفي المجلس النيابي، وفي توزيع المناصب الرئاسية الثلاثة الأولى، وفي الوظائف العامة، وهذا يعني أن علاقة المواطن بالدولة ليست مباشرة في جميع الميادين المدنية والسياسية، ويعني ذلك أن الدولة لا تقف من المواطنين وحقوقهم وواجباتهم موقف الدولة الوطنية بل تعترف بثنائية الانتماء والولاء في كيان المواطن اللبناني.

الوظائف في لبنان لا زالت توزع على أساس طائفي وليس على أساس الكفاءة والمقدرة العلمية والمواقف السياسية فتتخذ إجمالاً، في ضوء مصالح الطوائف، وبالتوافق فيما بينها وإذا أضفنا إلى هذا الأمر قانون انتخاب النواب وما يتضمنه من ضمانات لتوزيع الحصص الطائفية في مجلس النواب، أدركنا سبب تجذّر الطائفية في الحياة السياسية. ويتشعب هذا النظام الطائفي إلى قانون الأحوال الشخصية، إذ إن لكل طائفة قوانينها الخاصة ومحاكمها الروحية والشرعية والمذهبية، والقانون اللبناني لا يجيز عقد زواج مدني في لبنان إذ لا يزال الزواج عامة خاضعاً لقوانين الطوائف، الأمر الذي يشكل تمييزاً فاضحاً بين المواطنين وتمييزاً فاضحاً بين المرأة والرجل.

إن النظام الطائفي ليس نظاماً للمستقبل لأنه يهدد السلم الأهلي والعيش الواحد ويغيّب الهوية الوطنية ويجعل انتماء اللبناني إلى طائفته أقوى من انتمائه إلى وطنه ويشكل عائقاً يحول دون الإنصهار الوطني وقيام الوحدة الوطنية ويسهم في فرز المواطنين فرزاً طائفياً ويجعل من اللبنانيين شعوباً متنافرة متباعدة وفي حلبة صراع دائم وأدوات طيّعة في

أيدي الخارج وينتج مجتمعاً مهدداً بالانفجار في أية لحظة، نتيجة احتدام تناقضاته وعجزه عن حلها سلمياً.

كيف يمكن أمام هذا الواقع حماية السلم الأهلي وبالتالي حماية الوطن ؟

في هذا المجال تبدو العلمانية السياسية سبيلاً لحماية السلم الأهلي وبديلاً ديمقراطياً، قابلاً لإدخال لبنان في مدار الحداثة ومعيداً إلى اللبناني حريته وحقه في أن يكون مواطناً. فالنظام العلماني ينظر إلى كل المواطنين بعين واحدة، ويؤسس لحالة يكون فيها الوطن حديقة لكل الناس، والعلمانية لا تهمش الأديان أو التعدد الطائفي الثقافي الذي يغني المجتمع ولا تعني «مواطن بلا دين، أو مجتمع بلا دين»، وإنما تعني دولة وسلطات حاكمة لا تنحاز لدين أو أقلية عرقية، أو طائفة أو مذهب. هي باختصار فصل الدين عن الدولة ومؤسساتها، الأمر الذي يمنع دخول الأصولية الدينية حقل السياسة ويحد من تناميها ويبدد المخاوف عند الجميع ويفتت التعصب والولاء الضيق ويعزز الهوية والوحدة الوطنية، وبذلك تتعزز مقولة «إن الوطن يتسع للجميع».

الحاجة ملحة لتحرير الوطن اللبناني من مشنقة الطائفية الملتفة على عنقه وإرساء علمانية الدولة التي تتعاطى مع شعبها على أساس المواطنة، وتكريسها بالأنظمة والنهج السياسي والقوانين والدستور، فيتساوى بذلك المواطنون وتقوى اللحمة الاجتماعية فيما بينهم، ويقوى لبنان تجاه الخارج ويتماسك، فالنظام السياسي القائم مبني على تمثيل المكونات الهوياتيّة في المجتمع، وليس مبنياً على فكرة

المواطنة الشاملة والمتساوية، وإنّ استئصال العلة الطائفية منه، يشفيه من الفساد والمحسوبيات والتوتر والتشاحن وضعف الهوية الوطنية، ويحصن السلم الأهلي، أما العقاقير والحلول الترقيعية فلن تشفيه ابداً، (وفي الأمة أضراس بالية سوداء قذرة ذات رائحة كريهة وقد حاول أطباؤنا تطهيرها وحشوها بالميناء وإلباس خارجها رفوف الذهب ولكنها لا تشفى ولن تشفى بغير الاستئصال = جبران خليل جبران).

إن إلغاء الطائفية السياسية ينقذ الوطن من براثن التعصب الطائفي والمذهبي ويحمي السلم الأهلي، لكن يجب ربطه برزمة من الإصلاحات، مدخلها وضع قانون انتخاب عصري، قائم على النسبية ويؤمن التمثيل الصحيح لكل المواطنين في شتى أنحاء الوطن، وانتخاب مجلس نواب خارج القيد الطائفي، وشطب المذهب من سجلات النفوس، ووضع قانون مدني اختياري للأحوال الشخصية وقانون للزواج المدني... والمطلوب من السلطة اليوم القيام بتنفيذ هذه الإصلاحات دون تأخير، وهي بنود لا تحتمل التجزئة ولا المساومة، وتنفيذها واجب.

إذاً يبدو أن الإنطلاقة الأولى تبدأ بمطالبة الشعب بتعديل القانون الإنتخابي واستبداله بقانون انتخابي عصري يحقق التمثيل الصحيح لكل ألوان الطيّف السياسي والفئات الشعبية ويجسد إرادة الشعب ويحمي الأقليات، ويمنع التوريث السياسي ويسمح للنخب الجديدة والفاعلة والقوى التغييرية بالوصول إلى السلطة ويكرّس مبدأ الديمقراطية. هكذا قانون يعيد إلى مختلف الشرائح الاجتماعية الثقة بالدولة ويشكل

المدخل الصحيح للإصلاح السياسي ولإرساء قواعد السلم الأهلي، فإذا بقي لبنان متشرذماً طائفياً فإنه سيعجز عن تحقيق المواطنية الواحدة المتقدمة وتكوين شعب واحد وليس ثمانية عشر شعباً.

إن النظام النسبي يضمن التمثيل الشعبي العام الصحيح ويحرر الأقليات من تأثير المحادل السياسية والمالية ويحد من نسبة الأصوات الضائعة مما يشجع مشاركة أكبر من الناخبين. ويجب الانتقال إذا من النظام الأكثري الذي يقوم على فوز القوى السياسية الكبرى بمجرد الحصول على أكثرية الأصوات إلى نظام انتخابي يمكن الأقليات من أن تتمثل في البرلمان وتأمين الشراكة في الحكم.

الأمل معقود على السلطة الاشتراعية لإقرار قانون انتخابي عصري يجنّب الاصطفافات المذهبية والطائفية وأحادية التمثيل ويعزز العيش الواحد ويتيح المجال أمام النخب الشابة المشبعة بقيم الديمقراطية واحترام التعدّدية والتنّوع للوصول إلى الندوة البرلمانية، ويسهم في تطوير العمل البرلماني والسياسي في لبنان، وضخّ دم جديد فيه. كما يسمح بخفض سن الاقتراع ويضمن للبناني المقيم في الخارج حقّه في الاقتراع في مكان تواجده ويعزز حجم تمثيل المرأة من خلال اعتماد الكوتا النسائية ويحد من سلطة المال الإنتخابي عبر تحديد سقف الانفاق الإنتخابي ويمنح جميع المرشحين مساحات متساوية في الإعلام عبر تنظيم الإعلام والإعلان الإنتخابيين.

كما أنه من اللازم المبادرة إلى إصدار قانون مدني للأحوال الشخصية يكرس الزواج المدني ويحقق المساواة في المجتمع ويرسّخ

السلم الأهلي، على أن يكون الزواج المدني اختيارياً غير إلزامي، فمن شاء الخضوع لأحكام القانون المدني كان له ذلك، ومن شاء الخضوع لأنظمة الأحوال الشخصية السائدة كان له أيضاً. والزواج المدني يكرّس الحريات العامة والفردية وهو لا يمس بالمعتقد ولا يهمش الأديان أو التعدد الطائفي الثقافي الذي يغني المجتمع بل هو فسحة من حرية الاختيار تنسحب على الذين لا يريدون تطبيق النظام الديني على عقد الزواج وإفساح المجال أمام حرية المعتقد كما جاء في المادة ٩ من الدستور اللبناني، وفتح الأبواب المغلقة أمام الطوائف فيما يتعلق بالزواج المختلط الذي يزيد في لحمة الشعب ويكوّن نسيجاً متكاملاً للوطن الواحد.

إن استحداث قانون مدني للأحوال الشخصية يحقق المساواة بين المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات ويلزمهم بالولاء للدولة بدلاً من الطوائف، وهو يكرّس دينامية التغيير والتحديث والتطوير بعكس القوانين الطائفية التي تحكمنا بالتقاليد والأعراف وتميّز بين المواطنين، ويشكل بالتالي مدخلاً لإزالة الحواجز بين مختلف الطوائف والمذاهب ويعتبر أيضاً الحجر الأساسي للانتقال من الدولة الطائفية إلى دولة القانون والمواطنة التي تؤمن المساواة بين كل مواطنيها من دون تمييز.

وتبدو مسألة شطب المذهب من سجلات النفوس جزءاً من معركة إلغاء الطائفية وصولاً إلى المواطنة الكاملة في لبنان، فهي تكرّس حق التمثيل السياسي لمن هو غير طائفي ولمن لا يريد الإعلان عن مذهبه

وتؤمن المساواة بين الجميع أمام القانون الموحد في الوظيفة وفي الأحوال الشخصية.

أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فالمطلوب اليوم البدء بمعركة استعادة الخدمات العامة من الطوائف إلى الدولة، فإن الطوائف تحولت إلى دول بسبب مصادرتها الخدمات العامة التابعة للدولة، وتحديداً: الطبابة والتربية والتعليم... وذلك من خلال تنظيم الضمان الاجتماعي والصحي والشيخوخة، ومن خلال تفعيل دور المدرسة الرسمية وضبط التعليم الخاص، وإعادة تأهيل الجامعة اللبنانية... فإذا صارت الدولة هي المرجع الأول والأخير لكل المواطنين، وهي التي توفر لهم الشعور بالأمن والأمان والحماية، وتلبي حاجاتهم الحياتية، تتبدّد عندها الحاجة إلى الخدمات التي تؤمنها حالياً المؤسسات الطائفية ويتحرر المواطن من دكتاتورية الطوائف فيقوى الانتماء إلى الدولة على الانتماء إلى الطائفة، وتتعزز المواطنية ويتحصن السلم الأهلي.

وبالنسبة للإعلام في لبنان فهو إعلام غير موضوعي ولكل طائفة صحيفتها ووسيلة إعلامها المرئي والمسموع، الأمر الذي يسهم في تعميق التشرذم الحاد بين اللبنانيين، وللخروج من هذا النفق المظلم يجب على وسائل الإعلام التوقف عن نقل التصريحات غير المسؤولة التي تصدر عن المسؤولين السياسيين وشحن الغرائز المذهبية والطائفية بين صفوف الشعب اللبناني وتوعية المواطنين على مخاطر الوقوع في المحظور على مستوى السلم الأهلي، فالوضع اللبناني بحاجة إلى

وسائل إعلام تحقق الانصهار الوطني والتعايش بين مختلف العائلات الروحية اللبنانية وتسهّل عملية الانتماء الاجتماعي.

أما الأحزاب السياسية، من جهتها، فلا بد من أن تتصف بالحكمة، وتغلّب المصلحة الوطنية على أي مصلحة أخرى وتنأى بنفسها عن أي صراع كان فهذه الأحزاب مطالبة بعدم الانحياز إلى أي طرف خارجي والكف عن إطلاق الخطابات التحريضية التي تزرع الخطورة في الشارع وتزج الشباب في دوامة العنف. والمطلوب تاسيس أحزاب جديدة وطنية، فاعلة، يرتبط وجودها ببرامج متطورة وتمتاز بالشمول، وتتنافس حول الأفكار والمبادئ وتكون لبنانية لجهة القرار والتمويل، ويكون لها الدور الفاعل في مراقبة الأداء السياسي وتزويد المواطن بالثقافة السياسية وبآليات المساءلة والمحاسبة ـ السلم الأهلي رهن بالسياسيين، فهم مطالبون ببذل الجهد لتحصين مشروع الدولة العادلة القادرة، دولة القانون والمؤسسات، فيبقى القانون عادلاً حاكماً فوق الجميع حكاماً ومحكومين، ويتحقق التوازن المنشود بين الحقوق والواجبات، وتتوافر للمواطنين جميع حقوقهم.

إن غياب العدالة الاجتماعية يهدد السلم الأهلي لأنه يؤدي إلى اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء ويركز الثروة بيد حفنة قليلة من الأفراد، فالسلم والعدل متلازمان، وإسقاط أَحدهما يعني بالضرورة إسقاط الآخر. فيما يتعلق بالقوانين يجب أن تعبر أيضاً عن قيم الديمقراطية وتكون عادلة، فإذا كانت غير عادلة تكون مدعاة للثورة والتمرد ومصدر تهديد للسلم الأهلي.

ويعد مبدأ تكافؤ الفرص من الشروط الأساسية لحماية السلم الأهلي، لذلك يتوجب على الدولة اعتماد المعايير العلمية والموضوعية المعتمدة على الجدارة والإنصاف والأهلية في اختيار الموظفين وإلغاء قاعدة التمثيل الطائفي وإلغاء ذكر الطائفة والمذهب في بطاقة الهوية.

ويعتبر مبدأ فصل السلطات شرطاً جوهرياً لاستمرار العلاقة الجيدة بين الأفراد وبينهم وبين الدولة، فإذا اجتمعت هذه السلطات في قبضة شخص واحد، ساد الظلم والاستبداد، لذا يجب على المؤسسات أن تتصف بالاستقلال صوناً للعدل وهكذا تتمكن «السلطة من أن توقف السلطة» ويصبح القضاء ملاذاً للعدالة. أما فيما يتعلق بالشعب فعليه ممارسة الضغط الجماعي السلمي من أجل تعزيز السلم الأهلي ومراقبة السلطة ومحاسبتها حتى تبقى إجراءاتها واضحة وشفافة.

ويبقى على عاتق الجيش اللبناني بسط سيادته على كافة الأراضي اللبنانية وتوفير الأمن وشروط الاستقرار ونزع السلاح غير المرخص من أيدي المواطنين والحد من الفلتان والفوضى بالتعاون مع كافة الأجهزة الأمنية الأخرى، وعلى الدولة أن توفر الدعم السياسي والمعنوي للجيش ليقوى من أجل القيام بواجبه في حماية الوطن، ومحاربة الإرهاب والتطرف، ووأد الفتن في مهدها وتحصين لبنان من تداعيات ما يجري في المنطقة.

إذا سلمنا جدلاً بأننا ألغينا النظام الطائفي، فهل تستقيم الأمور في

لبنان؟ وتعالج المشكلة ؟ وهل النظام الطائفي هو الذي يقف في وجه تطوير المجتمع والتخالط بين أبناء الوطن الواحد ؟

النظام اللبناني وإن كان طائفياً إلا أن الشعب اللبناني هو طائفي أيضاً، فالنظام الطائفي لم يسقط من سماء صافية، فهو وليد بنية مجتمعية تفاعلت ولا تزال منذ عقود، والطائفية المجتمعية هي الأم الحاضنة لنظامنا الطائفي السياسي، والمشكلة ليست في النصوص الدستورية والقانونية التي تكرس الحالة الطائفية فحسب، بل المشكلة في جوهرها، هي في انعدام روح المواطنة والمواطنية عند معظم اللبنانيين وهي تتلخص بالسؤال التالي : كيف يمكن اقتلاعها من النفوس التي تربت عليها ؟

المطلوب أولاً وقبل إلغاء النظام الطائفي، تربية المواطن اللبناني على المواطنية فهي صمام الأمان وهي الحصن المنيع الذي يحمي الوطن والضمانة الوحيدة للاستقرار والسلام، وهي تشكل نقطة البداية وحجر الأساس في بناء الوطن العاقل الغير متطرّف وتنشئته ضمن بيئة معافاة، ترمي إلى تعزيز الانتماء الوطني وترسيخ مفهوم العيش المشترك وبناء المناعة الجماعية والمجتمعية، فينبغي إذاً على المؤسسة التربوية، أن تعزز تلك الروح الوفاقية في النفوس، وأن تزرع باستمرار في عقول وقلوب الطلاب حب الوطن، وأن تربي على مبادئ الاحترام والعيش المشترك والتفاعل الثقافي. يجب أن نقاتل من أجل نشر الثقافة المدنية، ثقافة السلام والحوار والتنوع وقبول الآخر، ثقافة العلمانية والتعددية والديمقراطية وتعزيز قيم التسامح والمحبة. . .

فهذه القيم هي الركيزة التحتية للسلم الأهلي الدائم، كما يجب توعية الشباب على مخاطر الحرب. إن اقتلاع الطائفية المتجذرة في نفوس اللبنانيين تبدأ بإقامة نظام تعليمي موحد قادر على صنع مواطنين مسالمين، ووضع كتاب موحد للتربية المدنية. كما أن وجود كتاب تاريخ موحد يشكل القاعدة الصلبة للمواطن بدرس تاريخ وطنه وتشبع من كل العبر التي مر فيها هذا الوطن، فالتاريخ هو الذاكرة وهو العبرة والقاعدة الاسمنتية لبناء مستقبل آمن. ولا يغيب عن بالنا دور المرأة في حماية الوطن، فهي نصف المجتمع ودورها محوري في حماية السلم الأهلي إذ تقع على عاتقها مسالة تربية الأجيال، إنها المعلم الأول صانعة الإنسان تربي بحياتها على الولاء للوطن، على التآزر والاندماج على الحوار واللاعنف، على الأخوة وقبول الآخر على العدالة والتسامح، تشجع على نقد الذات وتشخيص العلل والترفع عن الخطأ أنها منبع الحب صانعة السلام حضن الوطن، وإضافة إلى دورها في تنشئة الأجيال، لها دورها المؤثر في صلاح المجتمع وتطوره لذلك يجب تفعيل دورها وإشراكها في صنع القرار وفي بناء الوطن ووضع القوانين العصرية وبناء النظام السياسي الجديد المنشود.

حماية الوطن هي مسؤولية الجميع دون استثناء إلا أن جزءها الأكبر يكون من مهمة الشباب المتعلم المثقف الواعي المدرك لمسؤولياته تجاه الوطن، ويعلم بمخاطر الحروب، إذ أنه طليعة المجتمع، وعموده الفقري، وقوة فعل وتغيير والأشد حماساً من أجل الإصلاحات ويشكل الأساس في وضع المداميك الأساسية لبناء دولة

المواطنية على أنقاض دولة النظام الطائفي الذي يؤسس للحروب والفتن.

وتقع على عاتق الحركة الطلابية مسؤولية التصدي للانقسامات الداخلية ونبذ العنف والاقتتال وإفشال المخططات الفتنة وتفعيل التلاقي والتواصل والتفاعل الإيجابي فيما بينهم والعمل على استبدال الحرب بالقلم والإرهاب بالكتاب واللادولة بالدولة ورفض التطرف والخطاب التحريضي الذي يستهدف التنوع الوطني.

إن الحرب الأهلية التي عصفت في لبنان أدت إلى وفاة ١٥٠٠٠٠ شخص وسقوط ٣٠٠٠٠٠ جريح وأكثر من ١٧٠٠٠ مفقوداً من جميع الطوائف، دونما استثناء، فضلاً عن الدمار والخراب الذي لحق بالبنى التحتية والعمران وغيرها من جراح ما زالت تربض في نفوس الأمهات. هذه الحرب التي لم توفر لا الحجر ولا البشر، يجب استخلاص العبر منها فنبتعد عن كل ما يفرقنا ونتعلم من الماضي ونتعظ منه ولا ندع التاريخ يعيد نفسه ونستلهم من قول الفيلسوف اللبناني جبران خليل جبران : «تعلمت الصمت من الثرثار، والتواضع من المتكبر والنجاح من الكسلان. . .».

لبنان وطن الثقافات والحضارات، معقل الأديان السماوية ومرجل يغلي بالآراء وألوان الفكر، وهذا هو بلا شك مصدر غنى وتفاعل يجعل منه ومن أهله نموذجاً ندر مثيله. إنه فسيسفاء جميل، موزاييك غني. وتأكيداً على موقعه الحضاري وصفه رسول المحبة والسلام البابا يوحنا بولس الثاني قائلاً : «لبنان أكبر من وطن، إنه رسالة»،

ومستقبل لبنان الأمني والحضاري يكمن في احترام هذا التنوع العقائدي وفي التمسك بالحريات الدينية وقيم التلاقي وقبول الآخر والحق بالاختلاف ونبذ العصبية والابتعاد عن المذهبية والطائفية، وإلا يصح عندها قول جبران خليل جبران «الويل لأمة كثرت فيها طوائفها وقلّ فيها الدين...» لقد جاء في القرآن الكريم ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ وهذا يعني ضرورة إرساء قيم التسامح الديني والقبول بالاختلاف وضرورة نبذ لغة العنف وزرع لغة المحبة والحوار من أجل المحافظة على وطن الرسالة وتحقيق ربيع إنساني يحفظ قيمة الإنسان. ويساهم في الحفاظ على الإرث التاريخي لشعب لبنان، فيكون خميرة صلاح وإصلاح على مستوى المعيشة، وتجاوز الطرق التقليدية في مواجهة هذا الواقع والتوجه إلى طرق أكثر فعالية من خلال الإعلام الجديد، أو التكنولوجيات الحديثة، وقد يستدعي الأمر ثورة شبابية من عناوينها: «لنبنِ الجسور ونلتقِ» «الشباب يريد إسقاط النظام الطائفي» «وحدتنا خلاصنا» وطن لا نحميه لا نستحق العيش فيه «نعم للعلمانية لا للطائفية» «السلم الأهلي مسؤوليتنا كلنا» «لبنان وطن الأخوة المسيحية الإسلامية وهو لا يقوم إلا بجناحيه المسيحي والمسلم» فالعناوين كثيرة... والطرق إلى إسقاط النظام الطائفي كثيرة أيضاً... فليسلكها المناضلون لعلهم يصلون، ولو بعد زمن غير يسير، لكنهم حتماً واصلون، التغيير لا مفر منه ولبنان ليس شذوذاً عن القاعدة!.

مارون شربل رميا

ثانوية إهمج الرسمية

السلم الأهلي يمكن أن نطلق عليه مصطلح الوحدة الوطنية حيث الشعب كله متماسك ومتحد ولا يوجد بين أطيافه أي طائفية وفئوية وجلّ اهتمام الحكومة مع الشعب يكون في تطور البلد والمحافظة على مصالح الناس. من منطلق آخر، فالسلم الأهلي هو عبارة عن ائتلاف يتشكل من الطوائف والقوميات والتوجهات السياسية، فعندما نسمع بحكومة وحدة وطنية ذلك يعني حكومة تتكون من وزراء يمثلون طوائف البلد أو قومياته ككل، ويسعون للمحافظة على تأمين السلامة لكافة المواطنين المتعايشين على الأرض ويهتمون بحماية الأفراد من التعرض للاعتداء من قبل الآخرين عبر استخدام وسائل التنكيل والتعذيب والتقتيل والتهجير.

ولكن كيف يمكن حماية السلم الأهلي في لبنان وبالتالي حماية الوطن ؟

لتعزيز السلم الأهلي في لبنان وبالتالي حماية الوطن يجب اتباع خطوات عديدة وفي مقدمتها :

إسقاط النظام السياسي الطائفي في لبنان عن طريق الشعب، وبناء نظام مدني علماني، ديمقراطي. فهذا النظام يشكل الرادع الوحيد في تغلّب أي طائفة على أخرى. أمّا الزعماء الذين يدعون اللاطائفية واللامذهبية فلنكن واضحين ونكشفهم حتى لا يزجوا أنفسهم في تحركات الشباب لأنهم أصحاب سلطة وثروة جنيت على ظهر الشعب اللبناني، فهم بأنفسهم فاسدون وطائفيون. إذا هناك معادلة دقيقة وواضحة: على الشعب اللبناني الاعتصام بوجه رموز الفساد وذلك بالوسائل الديمقراطية كالاحتجاج عبر وسائل الإعلام والإضراب عن العمل والتظاهر، أو عبر استخدام التكنولوجيات الحديثة أو الإعلام الحديث، بالإضافة إلى الإنضمام إلى التحركات المطالبة بالدولة المدنية.

وبالتالي يجب إلغاء كل نص في الدستور والقانون يستند إلى مذهبية أو طائفية واستحداث تشريع يعاقب كل من يصدر عنه قول أو فعل، ويميز بين الأفراد على أساس طائفي. أما فيما يتعلق بالقوانين، فيجب أن تكون عادلة وإلا تصبح عرضة للنقد والاحتجاج، وإذا كان القانون ظالماً كان مدعاة للثورة والتمرد عليه، الأمر الذي يهدد السلم الأهلي وبالتالي الوطن. كما يجب على القوانين أن تكون قابلة للتعديل والتغيير لأن الأحكام تتغير بتغير الأزمان. من هنا وجب أن يكون القانون عادلاً وأن يسعى المواطن الواعي إلى تعديله بالطرق

الديمقراطية أي بانتخاب الممثلين لإرادته الذين يعملون على تعديل القوانين ويناضلون من أجل تحقيق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص.

إضافة، يفترض التخفيف من حدة الخطابات السياسية التحريضية وخطابات التحشيد والطائفية الداعية إلى العنف لأنها تزرع خطورة في الشارع، فخطابات التحريض على العنف والإرهاب تتفاقم وتزداد وتيرتها لتطال بخطورتها المجتمع بأسره وخصوصاً تحريضه للزج بالشباب في دوامة العنف، مما يهدد السلم الأهلي، كما أن توفير العدل والمساواة في المجتمع يحضنان السلم الأهلي والتماسك الاجتماعي والسيادة الوطنية، ومن واجب الدولة العادلة، تحقيق العدالة الاجتماعية أي توفير عدد من الضمانات للمواطن كالطبابة والتعليم المجاني وضمان الشيخوخة وتحسين المستوى المعيشي وتحقيق الإنماء المتوازن.

وليبقى لبنان ساعياً وراء سلمه الأهلي، ينبغي ترسيخ استقلالية القضاء وإبعاده عن التجاذبات السياسية، وتعزيز العمل القضائي للتعجيل في الملفات والدعاوى المرفوعة أمام القضاة وجعل القضاء حصناً آمناً للدولة والملاذ الآمن الذي يعطي كل ذي حق حقه وتحصينه إزاء السلطة السياسية التنفيذية والتشريعية واعتماد مبدأ انتخاب القضاة للهيئات القضائية العليا بدل التعيين.

ويكمن دور الحكومة في تحقيق السلم الأهلي من خلال تفعيل دورها وخصوصاً على مستوى الملفات المعيشية والخدماتية تفادياً لمزيد من الاحتقانات التي تهدد السلم الأهلي.

وإن الإنطلاقة الأولى لإسقاط النظام الطائفي تبدأ بوضع قانون جديد للانتخابات يسمح للنخب الجديدة والفاعلة بالوصول إلى السلطة وتحقيق التمثيل الصحيح لكل اللبنانيين لا سيما الأقليات. فيوضع قانون عصري أكثر ديمقراطية لتامين التمثيل الصحيح المنسجم مع واقع التشكل السياسي والاجتماعي اللبناني. ومن الأفضل اعتماد نظام التمثيل النسبي، وخفض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة، ودعم مشاركة المرأة، وإشراف هيئة قضائية مستقلة على الانتخابات لأن مصلحة الجميع بمن فيهم من يرفض النسبية تكمن في إجراء انتخابات نيابية نزيهة وعادلة، تعيد إلى مختلف الشرائح الاجتماعية الثقة بالدولة ومؤسساتها، ما يساهم في حماية علاقة المواطنين مع الدولة وبالتالي حماية السلم الأهلي.

ويمكن الإشارة إلى أن ذكر الطائفة في الهوية يشكل عائقاً أمام السلم الأهلي، وأمام وحدة الإرادة ووحدة المصير، ويعيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. لهذا السبب، إن إلغاء الطائفة من الهوية يلعب دوراً هاماً في بناء السلم الأهلي وتشكيل الوحدة المصيرية المطلوبة وتعزيز الهوية الوطنية.

من ثم، إن كتاب التاريخ الموحّد سوف يشكل عاملاً مهماً في نشأة السلم الأهلي في لبنان، ففي لبنان لا يختلفون على الحاضر فحسب، ولا على المستقبل، بل إنهم يتقاتلون بـ «التاريخ» وعليه، وكانهم لم يغادروه أو كأنهم يستمرون بالغدر به وسط سؤال مرير : كيف يمكن لشعب أن يطمئن إلى مستقبله وهو يختلف على تاريخه ؟

هذه الحقيقة المأساوية انفجرت أخيراً مع الصراع المتجدّد حول «كتاب التاريخ الرسمي» وتدوين بعض أحداثه الحديثة التي لم تندمل جروحها بعد. وبما أن لبنان مسكون بانقسامات لا حدود لها، فكيف لكتاب التاريخ أن يتم وينجز ؟

لذلك لن يتم التوافق على كتاب التاريخ إلا بوحدة الأطراف، التي وإن لم تتوافق لإنجازه سيتهدد السلم الأهلي ويتعرض للخطر فتظهر بذلك إيجابيات الاجتماع على تاريخ واحد موحد، في التمهيد في تقريب الشعوب والمواطنين من بعضهم وبالتالي رفع مستوى الوطن والبدء بإحدى خطوات السلم الأهلي.

وبالطبع لا يمكننا أن ننسى دور المرأة في حماية السلم الأهلي. لذا يجب المدافعة عن حقوق المرأة والنضال في سبيل المساواة بين المرأة والرجل بعيداً عن النظم الذكورية المتحكمة بالمجتمع والقامعة للنساء والمميزة ضدّهن في القوانين والممارسات؛ لأن دور المرأة منذ وجودها هو أنها تربي على السلم، تشجع الحوار، تنشئ الأجيال القادمة من خلال رقتها وحنانها، وبالتالي هي جزء لا يتجزأ من المجتمع، فهي حاملة تراب الوطن في قلبها وعقلها.

وتلعب أيضاً وسائل الإعلام دوراً هاماً في حماية السلم الأهلي من خلال اتخاذ خطوات لضبط الخطاب السياسي وتخفيف حدته في وسائل الإعلام لدى السياسيين أثناء حوارهم على الشاشات. وإذا لم يكن باستطاعتهم التحاور على هذه الوسائل يصح ادعاؤهم ممارسة

الديمقراطية التي تقتضي بالحد الأدنى سماع رأي الآخر. ويبرز دور الإعلام من خلال بث برامج توعية بعيدة عن التحريض الطائفي وإثارة الغرائز الطائفية، بالإضافة إلى برامج تشجع على الالتزام بالمصلحة العامة.

كما أنه يلزم إصدار قانون مدني للأحوال الشخصية ووضع قانون الزواج المدني، الأمر الذي يحقق المساواة في المجتمع ويرسخ السلم الأهلي، فيصبح الزواج والطلاق وغيرهما من ضمن مهمام الدولة، وهذا الأمر يحمل دينامية التغيير والتحديث في المجتمع بعكس القوانين الطائفية التي تحكمنا بالتقاليد البالية، ويعتبر هذا الأمر نقطة تحول أساسية، يسمح بالانتقال من الدولة الطائفية إلى دولة المواطنة.

ولن نتجاهل الدور الفعّال للشباب اللبناني، الجيل الناشئ في حماية السلم الأهلي، فعليه التحصّن بالقيم الوطنية ومراقبة السلطة ومحاسبتها والتزود بثقافة الحوار وقبول الآخر؛ فيكون قدوة أمام الآخرين، فلا يحمل السلاح بل يواجه الإرهاب بالكتاب والحرب بالقلم ويواصل بالتالي تحركاته سعياً وراء حماية السلم الأهلي. كما على الشباب أن يتمتعوا بدور بناء في نقض السلطة لأخطائها والعمل على مساءلتها ومحاسبتها. وتظهر كذلك ضرورة انخراط الشباب في مؤسسات المجتمع المدني سواء أكانت نقابية أم ديمقراطية عامة لأنها تشجع المواطنين على المشاركة في الشأن العام ومراقبة السلطة السياسية ومحاسبتها ومعرفة اتخاذ قرار ملائم في انتخاب السلطة الجديدة.

كما وأن الأحزاب السياسية ومن خلال أدوارها التي تمارسها فهي تساهم في المحافظة على السلم الأهلي، لذلك المطلوب وجود أحزاب تراقب الأداء السياسي وتسلط الضوء على المشاكل الاجتماعية وتربط المواطن بالسلطة وتكوِّن إرادة الشعب السياسية وتهدف إلى تحسين الأداء السياسي وتأهيل المواطن للقيام بدوره كمسؤول أثناء الانتخابات، وذلك عن طريق خلق توازن بين اهتمامات الناس وقرارات السلطة السياسية، مما يساهم في مقاومة الفساد وإصلاح النظام السياسي.

ويبرز دور وزارة التربية في السلم الأهلي من خلال وضع برنامج تربوي جديد مبني على أساس الوحدة، يزود الطالب بثقافة المواطنية ونبذ الطائفية ونبذ الفتنة وتعزيز شعوره بالانتماء للوطن واستقلاله وسيادته وليس الانتماء للطائفة بل إلى وطن مدني علماني، فيصبح الفرد مواطناً في دولته بدلاً من أن يكون مواطناً في طائفته وتتوضح بالتالي صورة المواطنية لديه.

ويمكن باختصار القول إن السلم الأهلي لن ينمو إلا في دولة القانون، دولة العدل، دولة التوازن بين الحقوق والواجبات، دولة المساواة، دولة تكافؤ الفرص ودولة فصل السلطات حيث يطبق القانون باسم الشعب وللشعب.

نهاية، إن الحرب الأهلية التي عصفت في لبنان وقع ضحيتها الآف القتلى والجرحى والمفقودين. لذلك علينا التعلم من أخطائنا ونسيان الماضي والحرب الأهلية التي مر بها لبنان عام ١٩٧٤ وتوعية الأجيال الصاعدة على دورها في بناء الوطن.

فمن اللازم مخالفة القول «التاريخ يعيد نفسه» لأنه لا ولن نسمح للتاريخ بتكرار نفسه مع مأساته وحروبه ومشاكله لذلك فإن مسعى هذا البحث إظهار رؤية معرفية فيما يخص موقعية السلم الأهلي في بلد متعدد الطوائف كلبنان. وما من شك أن مسعى كهذا لا يخلو من المخاطرة، فالكلام على السلم الأهلي والخطابات السياسية التحريضية، أو على المواطن والطائفة، سياتي على سبيل الظن والتقريب أو على محمل الترجيح والاجتهاد، ولكن لا يجب الاستسلام، لا بل يجب المحاربة والمدافعة من أجل السلم الأهلي، لأن لبنان بلد غني بالتراث الديني، وهو بلا شك مصدر غنى وتفاعل يجعل منه ومن أهله نموذجاً ندر مثيله. فمستقبل لبنان الأمني والحضاري يكمن في احترام تنوعه العقائدي وفي التمسك بحرية المعتقد والابتعاد عن التعصب الهدام الذي يتناقض مع روح الأديان الحق ويعطل حماية السلم الأهلي. وكما قال جبران: «ويل لأمة كثرت طوائفها وقل دينها».

ويجب أخيراً أن تسعى الأحزاب العلمانية في لبنان والنقابات والاتحادات والجمعيات الأهلية التي تجتمع تحت اسم «المجتمع المدني» إلى الدفاع عن كيان لبنان واستقلاله وسيادته ومساعدته من أجل تحوله إلى مجتمع مدني علماني حقيقي يسوده السلم الأهلي.

ولكن يبقى السؤال: هل سينجح لبنان في وصوله إلى سلمه الأهلي؟ وهل ستكافح أطراف لبنان في سبيل الوصول إلى هذا السلم؟

المرتبة الثالثة

غدير حسن حيدر

ثانوية امبريال كولدج ـ الحوش ـ صور

إن تطور الحضارات وتطور النظم الوضعية حوّل الجغرافيا إلى أطر محددة يتعايش ضمنها مجموعة من البشر يشكلون مواطنين في إطار الدولة يعيشون تحت سيادة قانون يحمي مصالحهم ويشكل العامل المشترك تجاه علاقتهم ببعضهم وعلاقتهم بالوطن. وقبل الدخول في حيثيات وأساليب المحافظة على السلم الأهلي وحماية الوطن، علينا أن نفقه جيداً المرادف الفعلي لكلمة الوطن والتي تعني الانتماء للحدود المتعارف عليها إقليمياً ودولياً. فإن العيش ضمن جغرافيا معينّة ذات حدود وسيادة يسود فيها القانون وحصانة الحقوق والواجبات وتشكل أطراً للعيش السليم تندرج في المعنى الأولي لكلمة «الوطن» ومنها يدخل مباشرة في قلب فكرة الانتماء والمواطنة، فالانتماء هو شعور وممارسة تحتّم علينا المحافظة على السيادة. أما السلم الأهلي فهو رفض كل اشكال التقاتل، أو مجرّد الدعوة إليه، أو التحريض عليه، أو تبريره أو نشر ثقافة تعتبر أن التّصادم حتمي بسبب جذرية التباين.

وإن الحديث عن حماية السلم الأهلي يدلل إلى أن هناك نقصاً حاداً في المفهوم الفعلي والواقعي للانتماء والمواطنة وعدم احترام الحريات العامة والخاصة وحرية المعتقد. ومن الأسباب والموضوعات التي عادة ما تهدد السلم الأهلي، هي، عدم المساواة، كبت الحريات، تفسير الدين بعقول مختلفة، التعصب وعدم تقبل الآخر، التشبث بالرأي ومحاولة فرضه بالقوة، تضارب المصالح، وفرض واقع مغاير للأصول والقيم الفكرية التي تسود المجتمعات.

والمساواة بمعناها القواعدي هي «سواسية» أو بمعنى آخر ألا يكون هناك أفضلية لشخص على آخر نتيجة لانتمائه الطائفي أو المذهبي أو المناطقي. فعندما يشعر المواطن بالظلم أو الغبن يصبح العيش شبه مستحيل مع الطرف الآخر نتيجة الإحساس بالنقص وكأنه مواطن من الدرجة الثانية أو الثالثة. والمساواة لا تعني المعيشة فقط، إنما المساواة في منح الفرص أيضاً، وإن الابتعاد عن العمل بهذا المبدأ البديهي للمواطنين سوف يدفعهم للغضب والتمرد وخاصة إذا كانت عدم المساواة قائمة على أساس الدين، فهي تعد الأخطر لأنها تحاكي العصبية وتشكل خطراً على السلم الأهلي.

ومنذ نشوء البشرية يحارب الإنسان ويناضل ويدفع الغالي والنفيس في سبيل الحصول على حريته وحرية معتقده ومجتمعه. وعادة ما يكون ثمن الحصول على الحرية هو بذل الحياة نفسها. ويروي لنا التاريخ صوراً مشرقة ومظلمة في دروب نيل الحرية،

فالحرية بمفهومها هي إمكانية ممارستها من قبل الأفراد بدون أي إجبار أو ضغط خارجي في اتخاذ قرار أو تحديد خيار من عدة إمكانيات. وأن التعرض للحريات العامة والخاصة وحرية المعتقد يؤدي إلى نشوء الحروب والثورات لأن الحرية بمفهومها المعنوي هي كل ما يملكه الإنسان فيصبح العيش مستحيلاً بدونها، وأي عائق يحول دون ممارستها سوف يهدد السلم الأهلي والكيان القائم.

بالإضافة إلى كل ما مر ذكره، يبقى لتفسير الدين بنظرات مختلفة دور في تهديد السلم الأهلي، ففي إطار الدولة الواحدة تتعدد الأديان والمذاهب وإن تفسير الدين بعقول مختلفة يولد صراعاً بين الأطراف داخل المجتمع، ذلك لأن كل طرف يرى نفسه مصيباً والطرف الآخر هو المخطئ ويحاول فرض رأيه بالقوة. كل هذا يهدد السلم الأهلي وحماية الوطن.

ومما ينبغي التاكيد عليه هو أن التعصب الديني لا ينشأ إلا في ظل تازمات فكرية ويكون هو من تجليات هذا التأزم، فالتعصب لا ينشأ من الدين إنما من الفكر الذي يكوّن المعرفة بالدين، لذلك فإن معالجة التأزم الفكري هو مدخل لمعالجة التعصب الديني. ومن الموضوعات التي تعد الأهم والأخطر في تهديد السلم الأهلي هي التعصب وعدم تقبل الآخر بدينه ولونه وحتى مبادئه التي يؤمن بها، فكم من ثورات وحروب أهلية نشات نتيجة لهذا المنحى من السلوك وللفهم الخاطئ لمفهوم حرية الرأي والتعبير والمعتقد.

وفي المجتمعات المدنية التي تسمح بنشوء الأحزاب والمنظمات المختلفة الفكر والتوجهات، والتي عادة ما تتشكل على أساس طائفي ومذهبي تؤدي إلى توليد قادة يسعون لممارسة السلطة. ومن المتعارف عليه أنه أثناء ممارسة السلطة تتضارب المصالح بين القادة وتكون ارتداداتها مباشرة على الشارع الذي تمثله، كل هذا يشكل ضغوطات بين المنظمات والأحزاب وتكون العودة للشارع تهديداً للسلم الأهلي وتتفاقم الضغوطات السياسية عندما يتمسك كل مسؤول بصوابية قراره ويصبح غير مستعد للاستماع للطرف الآخر فينشأ صدام حاد بين الأطراف. ولتفادي الصدام ولحماية السلم الأهلي يجب أن يكون هناك قادة مستعدون للتفاوض والحوار لكي لا يهبط مستوى التخاطب ويتهدد السلم الأهلي.

إن الكثير من مجتمعاتنا الشرقية تحكمها العادات والتقاليد والأعراف التي تتحول نتيجة لتكرارها إلى قانون يسود تلك المجتمعات. وللعيش في الحد الأدنى من الموضوعية، على الدولة أن تراعي تلك العادات وأن لا تخدش القيم الفكرية والعقائدية لتلك المجتمعات، كأن تقوم مثلاً بوضع قانون يخالف عادات أغلبية المواطنين مما يدفعهم للتمرد وبالتالي تهديد السلم الأهلي.

ولترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن، لا بد من وضع حلول جذرية وموضوعية للعوائق التي تحول دون المحافظة على ديمومة التعايش ضمن الأطر والقوانين الضامنة للسلم الأهلي، ومن هذه

الحلول، توطيد العلاقة بالآخر، وقبول الآخر المختلف، والأهم إعلاء مصلحة المجتمع على المصلحة الفردية الخاصة، وفصل الدين عن الدولة، وإلغاء النظام الطائفي وتحسين دور البرامج التربوية وتبيان أهمية الجانب الإنساني.

فإن العلاقة بين أفراد المجتمع يجب أن يسودها الاحترام المتبادل لجميع اختلافاتهم جوهرية كانت أم ثانوية، وإن التواصل الدائم بين أطياف وأهواء المجتمع والمشاركة الصادقة والفعالة في جميع المراحل والمناسبات تلعب دوراً بارزاً في البحث عن المشتركات التي يمكن البناء عليها للحفاظ على السلم الأهلي. ومن الفوائد لضرورة التواصل هي التعرف عن كثب ووضوح إلى تقاليد الآخر.

كما أن التطور الثقافي والفكري لمجمل شرائح المجتمع، جعل هذا المجتمع محصناً من الأخطار المحدقة بالوطن والسيادة، وأن الترفع عن السعي خلف المصالح الشخصية الخاصة وجعل المصلحة العامة هي الأهم بالنسبة للمواطنين ممَّا يذلل الكثير من العوائق التي تهدد الوضع الداخلي. ومن هنا يكون الدور تبادلياً واطرادياً في العلاقة بين الدولة العادلة ودولة القانون وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض. كما تقع مسؤولية المحافظة على كيان الدولة والسلم الأهلي بشكل متواز على الدولة والمجتمع، لذلك يتوجب تقسيم الأدوار للوصول للهدف المرتجى. أما بالنسبة للدولة والمشرّعين فيها، فيجب وضع قانون يفصل الدين عن الدولة ويلغي الطائفية السياسية التي نصنّف الفرد

وكفاءته على أساس المحاصصة الطائفية، على ألا يكون القانون مكتوباً دون آلية تنفيذه.

وتقع على المجتمع المدني المسؤولية الأهم والأخطر في نفس الوقت، من خلال شرح وتعميق ثقافة المشاركة وتقبّل الآخر، ووضع برامج تربوية تبدأ من الناشئة ويكون فيها الكثير من التطور والرقي والعمل بها. ويجب أن يكون واضحاً أمام المواطنين مع اختلاف «الدين والهوى» أن لا بديل عن العيش بسلام في وطن نهائي لجميع أطيافه.

على الرغم من اختلاف الأديان والمبادئ والمعتقدات تبقى الإنسانية العامل المشترك بينها، فهذا العامل هو الوحيد الذي لا تختلف عليه المبادئ والأديان. ولكن لترسيخ الجانب الإنساني، على الشباب أن يقوموا بنشر الوعي داخل المجتمعات من خلال حملات ومنظمات تبرز أهمية الإنسانية في حياة المواطنين.

لم يسجل التاريخ أن كياناً استطاع الاستمرار والتطور في ظل صراعات داخلية، اجتماعية كانت أم دينية، بل على العكس، فإن الكثير من الحضارات قد اندثرت وأصبحت من التاريخ نتيجة اختلافاتها الجوهرية أو التفصيلية من هنا تبرز أهمية السلم الأهلي الذي يحافظ على الموروث الثقافي والاخلاقي الذي يشكل الأساس المتين للأجيال القادمة حيث يتحول القانون والنظام من ممارسة إلى عادة ولكن، هل يستطيع المجتمع وأفراده تخطي كل العقبات من أجل المحافظة على السلم الأهلي؟.

المرتبة الرابعة

ماريا نسيم الشالوحي

ثانوية راهبات القديسة تريزيا ــ أميون

كانت لي العادة أن أحدث أترابي عن بعض القضايا الوطنية وكانوا يعجبون بما تفيض به شفتاي من معلومات بالغة الأهمية وغير ذهبية، لهذا طلب مني أحدهم يوماً من الأيام أن أحدثه عن السلم الأهلي وحماية الوطن. فتحت فاهي لأقدم حديثي غير أن لساني عجز عن لفظ حرف واحد حتى، وشعرت بقشعريرة البرد تصعد إلى ظهري، فاصفر وجهي وبدأ جبيني يتصبب عرقاً، لأنني لم أسمع يوماً بما دعاه هؤلاء بالسلم الأهلي وحماية الوطن! فأنا مواطنة لبنانية، نما جسدي على وقع ضجيج الحروب والفتن وتكوّن وعيي وفكري وسط مجتمع سيطر عليه الخوف والترقب وتغلغلت الطائفية بين قيمه وأضحت المصلحة الخاصة فيه تتحدث بكل اللغات وتلبس كل الشخصيات. نعم، أنا ابنة الثامنة عشرة من العمر، قضيت سني عمري بكاملها في بلد العنف والاستبداد والتنكيل، من أين لي أن أحدث الجموع عن السلم الأهلي وحماية الوطن وأنا لم أعرفهما يوماً ؟!.

انصرف الجميع من أمام وجهي وبقيت أنا لوحدي أحاول تفكيك معاني هذا «اللغز» الغامض وتناولت معجم المفاهيم الوطنية لعلّي أعثر في داخله على الإجابة الصحيحة ولكن ما إن فتحته، حتى وقع نظري التعيس على العبارة التالية : إن كنت طالب السلام، فلا تبحث هنا إذ إن هذه الكلمة المشوقة قد فقدت معناها، وعندها، استنتجت أن السلم الأهلي هو الوضع الذي نتوق إليه ونفتقده منذ القديم؛ فهو حالة الأمان التي ينبغي أن يتعايش فيها الحكام والمحكومون في بلد واحد بعيداً عن أساليب ووسائل التنكيل والتمييز والقتل والتهجّم والاستبداد. أما حماية الوطن فتعني تعاون وتضامن كافة أقسام السلطة وشرائح المجتمع من أجل حماية أرض الوطن وسمائه ومياهه الإقليمية ومن أجل المحافظة على صيته الدولي اللائق وعلى رموزه المختلفة.

إن في لبنان اليوم، على أرض الواقع، لا يزال السلم الأهلي مجرد فكرة غير واضحة المعالم؛ وعلاقتها بحماية الوطن وثيقة الصلة إذ إن حماية الوطن هي الهدف الذي، في حال تحقق، سيحرك هذه الفكرة اللاوعية ويبرزها إلى حيز الوعي فتصبح واقعية وملموسة.

طبعاً، ليس علينا أن ننكر ماضينا وتأثيره علينا إن لم نلعب فيه دور البطولة. فواقع الشعوب اليوم هو عبارة عن منحوتة صممها إزميل التاريخ، ويبقى العنوان الأبرز لتاريخنا، هو الحرب الأهلية القاسية التي عانى منها وطننا مدة خمس عشرة سنة. هذه الحرب وضعت الشباب اللبناني في مهب ريح الهجرة وافقدت الوطن زهور ربيعه، كما أنها حطمت أركان اقتصادنا الذي كان في ذروة ازدهاره وحملته

مسؤولية تقلص فرص العمل وتراجع الحد الأدنى للمداخيل وتدهور قيمة الليرة اللبنانية. ومن أبرز سماتها المنعكسة على وضعنا الحالي : نمو روح الحقد والثأر في نفوس اللبنانيين مساهمة في انقسام المجتمع، والمؤسف، أن هؤلاء ما زالوا يظهرون ميلهم إلى الحكام والسياسيين الذين أوصلوهم إلى حالتهم المزرية هذه. والشاهد الأول على ما أقول سيكون الانتخابات النيابية المقبلة، حيث سيعود اللبنانيون يدلون بأصواتهم لمصلحة زعمائنا «المفضلين علينا»، كما أنهم سيقبلون مجدداً ببيع أصواتهم الانتخابية، وهذا العمل هو أشبه ببيع الكرامة الوطنية وهو يرمز إلى موافقة المواطن الأخلاقية على كافة أوجه التمييز ومظاهره. وهذه المرحلة أيضاً، على الرغم من أنها ستعيد إلينا عدداً هائلاً من المهاجرين، غير أنها ستكشف لنا حقيقة أليمة، فهؤلاء سيظهرون قدراً كافياً من الجهل، لأن معظمهم سينتخب من شرّده وساهم في تهجيره. فإنني صبيحة هذا اليوم المنتظر، سأغمض عينيّ بالقوة وسأسكت دقات قلبي كي لا أستيقظ على هذه الكارثة المتجددة؛ كارثة الاستقالة من مهمة التجديد، كارثة الخضوع للحكام الكاذبين الذين يتخذون من الوضع الإقليمي المجاور قميص عثمان يخفون وراءها ضعفهم الفظيع؛ كارثة الخضوع للتقليد، كارثة الخضوع لمجرد الخضوع.

وأنت إن كنت تتساءل، يا حضرة المصحح، عن السبب الذي أدى إلى استمرار حالتنا هذه إلى هذه اللحظة؛ فإن الإجابة تبدو لي جداً بسيطة، فحالة الخضوع التام التي نعاني منها باتت تنتقل من الأم

إلى الجنين، فتسمع طفلاً يحدثك عن الوزراء والنواب وترى آخر يعتبر صلاته هي نفسها النشيد الوطني، وتلمح طفلة ترفض اللعب مع صديقتها لأنها تنتمي إلى طائفة غير طائفتها، وكذلك يرفض شربل ابن الخامسة أن يعد بحثاً مع زميله محمد! وهكذا تضيع براءة الطفولة اللبنانية في الجرائم السياسية كما تضيع الطيور في السماء وكما تتيه الانهار في المحيطات. ولا تكتفي الطائفية في السيطرة على الحياة الاجتماعية بل تدخلت في السياسة، فقد جاء اتفاق الطائف ليسلك الطريق عينه الذي سلكته الحرب ويهم في تقاسم السلطة بين الطوائف والمذاهب. فرئيس جمهوريتنا ماروني؛ والجمهورية معدومة السيادة؛ أما رئيس مجلس النواب فهو شيعي يشرف على جلسات المجلس الهرم الذي يصارع المرض يومياً؛ أما حكوماتنا التي لا تعيش أكثر من سنتين، فيترأسها رجال من الطائفة السنية، والطائفة أيضاً هي التي تنتقي قائمقام هذا القضاء وتعيّن محافظ تلك المحافظة وتختار القضاة والمواطنين والضباط. وقد جاء أيضاً في لائحة شروط التطوع للضباط بندان أساسيان، أولهما المحسوبية والثاني هو الوساطة، بغض النظر عن الشرف والتضحية والوفاء!.

أما على صعيد الدولة، فقد غابت الدولة! وبات الفساد الحاكم الأول والأخير، فهو الذي يقبل طلب توظيفك أو يرفضه، هو الذي يغنيك أو يفقرك، هو الذي يقرر مصيرك باختصار، ما هو إلا صاحب

الكلمة الأخيرة والحاسمة، فكيف إذاً سيتقبل المواطن اللبناني

إخوته المواطنين ويتعايش معهم؟ كيف سيؤمن ابن بلد الأرز بعدالة القضاء الذي أمضى العام الماضي يحقق في جرائم التحرش الجنسي التي كان مسرحها مؤسسات القطاع التربوي؟ من يقنعنا بفاعلية القوانين وبواقعية مشاريع السلطة التنفيذية؟ لماذا ضاع وقت القوى الأمنية في ملاحقة الناهبين والسارقين والمعتصمين بين طرابلس وطريق المطار وصيدا بدلاً من السهر على تعميق السلم ونشر الأمان؟ لماذا أضحى الجيش عرضة للانتقاء والسخرية والهجوم في كل حين؟ لماذا يعجز عن إتمام رسالته الوطنية؟ قد يكون لكل من هذه الأسئلة المطروحة جواب، غير أن السؤال الأوحد الذي تخلت إجابته عنه فهو : على من تقع المسؤولية؟ أهي مسؤولية الدولة أم الشعب؟ أهي مسؤولية الأهل أم المدارس أم مؤسسات المجتمع المدني؟.

أما في الحديث عن الشباب اللبناني، فهو محزن جداً، إذ إنّ الشبان والشابات اللبنانيين ما زالوا يسيرون في الظلمة جاهلين إضاءة القنديل الذي يكمن في قلوبهم وعقولهم ألا وهو العلم والطموح، فتسمع الصحافية فلانة تسال أحد طلاب صفوف الشهادات الرسمية سؤالاً يتعلق باستقلال الوطن، فينتصب الطالب المثقف بقامته الصلبة أمامها ويعلن الإجابة الخاطئة، فيضحك زملاوءه من كل قلبهم، ثم يعود ليمثل دور المفكر الباحث عن الإجابة الصحيحة في خزان معلوماته العميقة، نعم، إن شبابنا يعاني من فقدان الذاكرة المبكر وتاريخنا ما هو إلا رهينة الكتب المنسيّة والموسوعات المرمية، كما أن

ظاهرة جهل الرموز الوطنية، كرموز ألوان العلم اللبناني مثلاً، يفقدنا كل آمال التعلق بالوطن وكل مظاهر الوطنية الصالحة. فاللبنانيون متعمّقمون بدراسة الأوضاع الدولية ومتفوّقون في الانقسام بين تيّارين : تيار سوري إيراني، وتيار أميركي فرنسي! لكن لا أحد منهم يؤيد لبنان الداخل، لا أحد يلتفت نحو لبنان الساحل والجبل، لا أحد يؤمن بلبنان الأبجدية، لا أحد يعطي أهمية للبنان التعدد والانفتاح، لا أحد ينظر إلى لبنان نظرة خجل حتىّ، لا أحد يأبه للبنان الذي ما عاد له لا حول ولا قوة أمام التغييرات الراهنة. . .

ولكل هذه الاسباب مجتمعة تعود استحالة تمتع وطني الحبيب بالسلم الأهلي في المستقبل القريب. وهذا الأمر يطعن قلب تفاؤلي الوديع بسيف من التشاؤم الأليم.

أما الحل لهذا الوضع المأساوي فهو يعتمد على عنصر الشباب، فيا شباب لبنان، استيقظوا من نومكم العميق واستعدوا لمشروع التجديد وبناء السلم الأهلي، فنحن لا نشبه قطيع الشعب ولا نميل إلى تقليد من سبقنا إذ إنه ليس لأحد منّة علينا، بل إننا نتمتع بحقنا الكامل في الثورة الحضارية وفي الانتفاض الثقافي والأخلاقي لأننا أحرار ولو كنا داخل السجون! أيادينا ليست مكبّلة بالطائفية، ولا تخيفنا أنياب العنف، ولا يؤثر فينا رصاص التمييز، فتعلّقنا بوطننا هو من صنع خشب الأرز الخالد المتين العصيّ الذي لا يقوى عليه بركان ولا عاصفة.

ومن أجل شق الطريق إلى السلم الأهلي وحماية الوطن، يبرز دور فائق الأهمية لمؤسسات المجتمع المدني التي ينبغي عليها إقامة الندوات وحملات التّوعية وتأطير الشباب في لقاءات متكررة، وعليها أيضاً أن تشكل عامل جذب لهم في سبيل تعميق انتمائهم الوطني وترسيخ غيرتهم على أرض أجدادهم وحمايتها.

أما مسؤولية القطاع التربوي فتقضي بتحديث طرق تدريس مادتي التاريخ والتربية الوطنية والتشديد عليهما من خلال إعداد لقاءات تجمع بين الطلاب والمواطنين الذين يعانون من مخاطر الفساد والعنف والانقسام، أمّا لحثّ اطفال الوطن على التعايش معاً، فأنا أقترح حلاً بسيطاً جداً: لماذا لا تقوم معلمات صفوف الحضانة يومياً بجمع المأكولات التي يصطحبها التلاميذ معهم إلى المدرسة ويقسمنها على مجموع الأولاد، بدلاً من أن يقوم كل طفل بتناول الطعام الذي يملكه غير آبه لوضع زميله الفقير؟ إنّ هذه الطريقة هي بمثابة الخطوة الأولى في تربية أولادنا على ثقافة قبول الآخر مهما اختلف عنّا.

أمّا في داخل كلّ منزل، فعلى الأهل ألاّ يحدثوا أولادهم عن رجال السياسة، بل أن يصفوا لهم ويلات الحرب التي نخشاها أبداً، وعليهم أيضاً اقتناء الكتاب المقدس والقرآن الكريم في الوقت عينه بهدف نشر القيم الإنسانية كالضمير الحي والعدالة والمساواة وإصلاح ذات البين والمسامحة.

أما الدولة، فهي تملك الحصة الأكبر من الخطوات الإصلاحية،

إذ إنه ينبغي عليها تعميم تطبيق القوانين والدستور على الجميع حكاماً ومحكومين، بهدف نشر العدالة والحرية وتطبيق النظام، مساهمة في وصول الشخص المناسب إلى المركز المناسب، وعليها أيضاً أن تعيد العمل بدعوة الشباب إلى خدمة العلم التي تضفي على شخصيتهم صفات المواطنية الصالحة والتعلق بأرض الوطن والخوف على مصلحته.

كما أننا بحاجة ماسة إلى إبراز دور المرأة خارج إطار العائلة. فالمرأة هي رمز الرقي، والحنان وهي أكثر قدرة على التعبير وإيصال المعلومات من الرجل، فلذلك نلاحظ أن الدول الكبرى تمنح منصب وزير الخارجية إلى نساء، فهذا العمل هو دليل تطوّر وتقدّم ودليل قوة دولية.

إن اكتملت كل هذه الخطوات، نكون قد حصلنا على مواطنين صالحين يعملون من أجل حماية الوطن؛ الأمر الذي يخفف كثيراً من المسؤولية التي يتحملها كل من الجيش والقوى الأمنية، إذ يضحي الشعب هو بنفسه الجيش والأمن...

نهاية، تجدر الإشارة إلى تلك المقولة الشهيرة التي تفيد بأنّ الحاجة هي أم الاختراع، ونحن في لبنان بحاجة ماسة إلى حماية وطننا وإلى نشر السلم فيه، وتلكّؤنا عن نشر هذه الرسالة يعني موافقتنا التامة على حالتنا التي لا يحسدنا أحد عليها. واسمحوا لي أن أعدل عبارة «ترسيخ» السلم الأهلي لاضع مكانها عبارة «إنشاء» السلم الأهلي، إذ

إنه منعدم كلياً في وطننا، على أمل بأن تكون هذه المسابقة أشبه بمزارع يزرع اليوم حبّة محبة الوطن، ليحصدها في الموسم المقبل أعمالاً خالدة، وأشبه بمطر غزير يهطل على تفاؤلنا المفرط وغبائنا ليغسلهما جيداً ويكشف لنا عن الحقيقة الأليمة التي شق إهمالنا للوطن الطريق إليها. . .

فلنستعد إذاً، كباراً وصغاراً، للخروج من كذبة الاستقلال، وللبدء بهذا المشروع الذي يتطلب إرادة صلبة تعصف بالتحديات الخارجية والضغوطات التي يمارسها غزاة العالم علينا، ولنلتق لاحقاً بإذن الله على دروب الوطن شهداء وأبطالاً ومناضلين.

المرتبة الخامسة

لمى حبيب قطيش

ثانوية النبطية الرسمية للبنات

توطئة : تعريف السلم الأهلي :

لطالما حاول العديد من الفلاسفة والمفكرين القدماء، وضع تصوراتهم الفكرية عن المجتمع الفاضل والأسس التي يجب ان يقوم عليها وأشهر ما كتب في ذلك : كتاب «الجمهورية» لأفلاطون، و«المدينة الفاضلة» للفارابي، و«أدب الدين والدنيا» للماوردي و«تهذيب الاخلاق» لابن مسكويه و«العقد الاجتماعي» لروسو.

كما وعرّف السلم الأهلي أنه رفض كل اشكال التقاتل، أو مجرد الدعوة إليه أو التحريض عليه، أو تبريره، ونشر ثقافة تعتبر التصادم حتمياً بسبب جذرية التباين، وتحويل مفهوم الحق بالاختلاف إلى ايديولوجية الاختلاف والتنظير لها ونشرها، وهو العمل على منع الحرب الأهلية في المجتمع.

لا ترتبط أهمية السلم الأهلي، بالاستقرار الأمني وتفادي الحروب والنزاعات بين مكونات الوطن والمجتمع الواحد، بل لها بالغ التأثير في الوضع الاقتصادي، إذ لا يمكن تحقيق نمو اقتصادي وتفعيل القطاعات الإنتاجية من دون سلم أهلي وتماسك إجتماعي.

كذلك فإن تطور الأنظمة السياسية، وتحديث القوانين وتفعيل الحياة الديمقراطية ومحاربة الفساد لا تتم في مجتمع تسوده النزاعات لأسباب مناطقية، طائفية، عرقية، أو قبلية... على اعتبار أن المجتمعات المتنازعة والمنقسمة والمتناحرة تحمي من ينتمي إليها حتى لو كان فاسداً، باعتباره يمثل مصدر قوة للفئة التي ينتمي إليها، وخير دليل ذلك ما يحدث في لبنان من حماية للمفسدين من قبل طوائفهم.

انطلاقاً من أهمية ترسيخ السلم الأهلي وتعميق مفاهيمه في المجتمع، ودور الشباب الفاعل في ترسيخه وحماية الوطن، وإيماناً بضرورة صون الوطن والحفاظ على رقيّه الاجتماعي وصورته الحضارية كان لا بد من البحث في خطط وآليات تفعيل هذا المفهوم في الميادين الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والمدنية خصوصاً بين فئات الشباب.

أولاً: العوامل التي تهدّد السلم الأهلي:

العنف أزمة تعاني منها البشرية جمعاء، وهي عجز تام عن حلّ

المشاكل المتراكمة، يشترك فيها الدولة والمجتمع والحكومة والناس، إذ تسود ثقافة العنف على مساحات ونطاقات هذا المجتمع، كما أن غياب ثقافة السلم الأهلي والأمن الاجتماعي، وسياسة الدعم وطبيعة النصوص الدستورية المعقّدة التي عملت على أسلوب المحاصصة الطائفية، وغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع مؤشرات الفقر، وحصول فجوة كبيرة في الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي، والتفرقة الطبقية بين فئات المجتمع، وعدم التطبيق الفعلي للحقوق المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية (حقوق المرأة والطفل أولاً) وغياب المفهوم الصحيح للمشاركة السياسية والمساءلة، كل ذلك وغيره من العوامل ساهم في تهديد السلم الأهلي والوطن.

ثانياً: واقع المجتمع اللبناني في ظلّ غياب ثقافة السلم الأهلي وحماية الوطن:

أظهرت الاحداث التي مر بها المجتمع اللبناني خلال الفترة الأخيرة، وقبلها خلال الحرب الأهلية، بصورة خطيرة حالة العجز والتدهور وسيادة ثقافة العنف في التفكير والممارسة ما أدى إلى انقسامات أفقية عمودية في المجتمع، وإلى تهتك النسيج الاجتماعي وتراجع قيم الحوار والتضامن والتسامح والتكافل وسيادة القانون لصالح شريعة الغاب والفئوية والعنصرية الطائفية والعصبية وعقلية الانتقام، حتى صارت حياة المواطن اللبناني مفتوحة على احتمالات المستقبل الأسود.

ثالثاً: دور الشباب في تدعيم السلم الأهلي والأمن الاجتماعي:

يظهر دور الشباب جلياً في عملية ترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن، إذ تقع على عاتقهم المسؤولية الكبرى، وكم نحن بحاجة إلى الاتعاظ وأخذ العبرة من الحرب الأهلية اللبنانية التي هتكت النسيج الاجتماعي ودمرت وحدة الوطن، فبدءاً من الحوار المسيحي ـ الاسلامي بين الشباب اللبناني، إلى التبادل الثقافي المعرفي وصولاً لتحقيق مسيرة شباب لبنان المتّحد من الساحة إلى الوطن.

كما على الشباب الاتحاد لرفض العنف بكلّ أشكاله، والقيام بحملات توعية وورش عمل لفرض ثقافة السلم الأهلي، وفتح آفاق الحوار والتلاقي والتفاهم بين كافة الفئات الاجتماعية والطوائف، وتحقيق المساواة الاجتماعية بين الجنسين، والمناشدة لإلغاء الفوارق الاجتماعية، الطبقية التي تعتبر المهدد الأساس للسلم الأهلي، وتشجيع الفئات النسائية على المشاركة السياسية، واختيار الاختصاصات الجامعية التي تملأ الشغور في الوظائف بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: بحث في خطط وآليات لترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن:

قد تكون مسيرة بناء السلام طويلة وشاقة، فهي تعتمد في الأساس على التربية على أساس التسامح وقيم الحوار والتضامن ونبذ العنف وترسيخ المواطنة، وهذه المفاهيم والقيم يكتسبها الإنسان منذ أولى مراحل تنشئته الاجتماعية في الأسرة والمدرسة والمؤسسات الاجتماعية.

اجتماعياً:

- **نشر سياسة اللاعنف**: هي الطريق السليم في التعامل مع المغاير الثقافي أو السياسي، إذ يجب أن ندرك أن شعوب العالم قدمت الكثير من التضحيات الجسام من جراء الحروب واستخدام العنف في العلاقات الاجتماعية والدولية (وقعت بين ١٩٤٥ و١٩٨٩، ١٣٨ حرباً أسفرت عن مقتل ٢٣ مليون بشري وجميعها في العالم الثالث وهذا دليل غياب التوعية التربوية على نبذ العنف وقيم الحوار).
- **المناقبيات الأخلاقية** : إن السياج القوي الذي يحمي السلم الأهلي ويحافظ عليه ويعمّق مفاهيمه هو وجود منظومة أخلاقية ترعى هذه المسيرة وتلجم كل النوازع الشريرة التي تهدد السلم الأهلي والوطن.
- **مساواة الآخر بالذات** : بهدف التغلّب على النوازع التي تميّز وتزرع الشقاق والخصام؛ يبدأ تصحيح هذا الاعوجاج بالتعامل مع الآخرين لخلق نسيج إجتماعي متداخل ومتواصل، باعتبار أن مكارم الاخلاق تكمن في أن تصل من قطعك وتعطي من حرمك وتعفو عمّن ظلمك (وهنا تأكيد للتسامح).
- **حرية الرأي** : إنّ حرية التعبير اللاأخلاقية وغير المنضبطة نتيجة القصور الواضح في مفهوم الحرية، حيث باتت المعايير الغوغائية تسيطر على كافة مساحة التواصل ورسائله المختلفة، إذ يجب

وضع قوانين تمنع الحديث العلني والمباشر الحاقد والمحرّض على التمييز والكراهية.

- **الإعلام التعددي** : الذي يعمل على كشف الأمراض الاجتماعية والسياسية والثقافية بهدف معالجتها والنهوض بالوطن، وهنا دور إعلام المواطنة في إبداء مساحة لهموم المواطنين والعمال والفقراء والمرأة، بحيث يكون ذا طبيعة ديناميكية تفاعلية مع المواطن.

اقتصادياً :

لطالما نهضت الشعوب وانتفضت على الفقر والأوضاع الاقتصادية المرّة، فمن عصر الجاهلية حيث ظهر العبيد والصعاليك الذين فقدوا كل شيء، إلى الثورة الفرنسية التي قامت على الحرية والعدالة والمساواة ورفضت الطبقية، وقيام النظام الماركسي (الاشتراكي) الذي هدف إلى إلغاء الطبقات الاجتماعية وصولاً إلى الربيع العربي الذي بدأ بإسقاط أنظمة احتكارية للثروة الاجتماعية.

- **معالجة مشكلة غزارة الانتاج وسوء التوزيع** : إذ يعتبر حسن توزيع الثروة عامل إنتاج اقتصادي حقيقي، سرعان ما يتحول إلى عنصر إنتاج اقتصادي رئيسي في البلاد الغنية باليد العاملة المتخصصة والفنية، فإن نمو الانتاج ليس هدفاً بقدر ما يكون وسيلة لتوزيعه بعدالة (العالم الاميركي فورتادو).
- **العدالة الاجتماعية** : وهي نظام اقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق

الاقتصادية بين طبقات المجتمع، ويطمح هذا النظام لأن تسود العدالة كافة نواحي المجتمع بدلاً من انحصارها في عدالة القانون فقط، وتفهم العدالة الاجتماعية على أنها معاملة عادلة والحصول على حصة تشاركية من خيرات المجتمع.

- **الإنماء المتوازن للمناطق**: لا يقتصر الإنماء المتوازن للمناطق على الحصول على نصيب من الثروة وخدمات عامة، بل تشمل ما يمكن تسميته المكانة الاجتماعية ومبدأ تكافؤ الفرص الذي يعني انتفاء كل أشكال المحسوبية التي تعتبر الباب الملكيّ للفساد.
- **إعادة النظر في السياسة الزراعية**: باعتبار الزراعة قطاعاً إنتاجياً يمكن أن يؤمن مداخيل عن طريق الصادرات الزراعية وتامين فرص عمل لليد العاملة في الريف اللبناني.
- **تيسيرات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، وتفعيل برامج مكافحة الفقر، وربط الأجر بالإنتاجية وتطبيق الحد الأدنى والاقصى للأجور.
- **نظام الضريبة التصاعدية**: التي تأخذ بعين الاعتبار وضع المكلّف الاجتماعي ونسبة الأجر الذي يتلقاه وإعادة النظر في الشرائح الضريبية الحالية وإحكام الحصر الضريبي.

تربوياً:

بما أن التعليم حق فإنه يصير إلى جعله وسيلة لإكساب

الإنسان المهارات التي تؤهله للعب أدواره الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والسياسية، كما وتحظى قضية التربية والتعليم باهتمام الشعوب كافة فالفرد حين يفقد حقه في التعليم تنعدم فيه المسؤولية والإنسانية، إضافة إلى توجيه التثقيف الديني في المدارس ورفع المعاني الإيمانية الموحّدة بين جميع الأديان، والتي تعتمد على مبدأ أساسي هو المحبة التي تتجاوز مجرّد قبول الآخر. مع العلم أن العلاقة طردية بين التثقيف الديني والسلم الأهلي، فعند غياب الطرق السليمة والصحيحة للتثقيف الديني يبدأ السوس بالنخر بعظم السلم الأهلي لا بل بالمجتمع بأسره، فإن تنوّع الثقافات الدينية يجب ان يرسخ الاستقرار الديني ويعزّز الاطمئنان الثقافي ويهدف إلى ربط المجتمع وتكامله حيث يصبح التعليم منتجاً في إطار ربطه بالتنمية والثقافة.

سياسياً:

وضع نظام سياسي على أساس عقيدة إنسانية ـ وطنية واضحة، تعمل على المساواة الحقيقية بين المواطنين وترسيخ السلم الأهلي وإنهاء حالة الانقسام والتصادم وإقرار قرار سياسي حازم صادر عن القيادة السياسية إلى جانب ضغط شعبي وإرادة جماعيّة، تجبر جميع الفرقاء على تغليب مصلحة الشعب والعمل على كل ما من شأنه قيام المصالح الوطنية والتمسك بالديمقراطية.

قانونياً :

إلغاء النصوص الدستورية التي تكرّس التفرقة والتمييز بين فئات المجتمع خصوصاً الطائفية السياسية وإقرار الحق بالتعليم الديني في المدارس حيث ورد في المادة ١٠ من الدستور : «التعليم حرّ ما لم يخل بالنظام العام أو ينافِ الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب . . . » .

إدارياً :

اعتماد الكفاءة في التوظيف، وتكافؤ الفرص في التقدم للوظائف العامة، وإلغاء النصوص الدستورية التي توزّع الوظائف والمناصب على الطوائف، والشفافية الكاملة في عمل أجهزة الرقابة والمساواة في الحقوق والواجبات أمام القانون والمجتمع .

خامساً: دور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء ثقافة السلام وتدعيمها:

- نشر التوعية على ثقافة السلام بالإضافة لامتلاك الكثير من ناشطيها المهارات التي تساعدهم على حلّ النزاعات وتخفيف ويلات الحرب وآثار الصراعات عن أبناء المجتمع . إضافة إلى إحياء يوم ٢١ ايلول : «اليوم العالمي للسلام عبر إقامة مسيرات تجمع كافة الطوائف والأديان والطبقات والفئات بهدف توحيد الصف في وجه الحرب الأهلية .

خـاتـمـة:

ان هذه المفاهيم التي أكل عليها الدهر وشرب والتي تراكمت عبر حقب تاريخية طويلة حتى ضربت أطنابها داخل أوصال هذا المجتمع يجب ان تعلو وترسو على كل الثقافات الفرعية، سعياً لمجتمع فاضل تسوده العدالة والمساواة وتجتمع فيه قيم الحوار والتضامن والتكافل والتواصل ونبذ العنف. والمواطنة وسيادة القانون لحماية السلم الأهلي وترسيخ مفاهيمه وتحقيق الأمن الروحي والاجتماعي بهدف التغلب على كل الثقافات الفرعية والأفكار والعقائد الخارجية التي تهدف إلى إلحاق الضرر بالوحدة الوطنية والمساس بأمن الوطن واستقراره.

المرتبة السادسة

مايا رضوان نصر

شوف ناشيونال كولدج ـ بعقلين

مليارات سبعة يشغلون هذا الكوكب الهائل... تتشابك علاقاتهم... تتقاطع مصالحهم... فيتكوَّرون ضمن جماعات، تطورت لتشكل الأوطان انطلاقاً من أرض واحدة تاريخ واحد.. ومستقبل واحد. وها هو السلام: ها هي تلك الروحية المنزلة في النفوس، ترتقي بعلاقات الناس وتدفعهم للتحلق حول القضايا، فتغدو المعادلة روحاً وطنية راقية... وتلك هي رسالة الاوطان، فالحياة تنزع بطبيعتها ـ عن قصد أو عن غير قصد ـ نزعة توعوية... تنتشلنا من ظلام ذواتنا، تحررنا من تلك الأصفاد التي تُقيِّد انفسنا، تهزّنا بنوبات مطّردة من الوعي الفعّال... ومن هنا يطرق باب فكرنا ـ نحن اللبنانيين ـ اسئلة عديدة: فما هو الوطن؟ وايّ لبنان نريد؟ وهل ثمة اقتراحات تساهم في تعزيز السلم الأهلي في لبنان؟ ما هي الخطط التي تساعد في ترسيخه؟ وعبر أية آليات يمكننا إبعاد شبح الفتنة عن وطننا العزيز؟

ونسأل أنفسنا «ما هو الوطن ؟!» . . . ويقلقنا السؤال . . . فالوطن هو الإنسان نفسه، فلا قيمة للحجر أو للتراب والماديات لأن الفرد هو الباني والصانع . . هو الفاعل والمتفاعل . . ومن هنا، فإن اللبنانيين أهم من لبنان . ولكن ألم نتعلم ؟! سنون من الحرب انتهشت ذواتنا . . كانت سياطاً تسلخ أرواحنا . . . فأي لبنان نريد ؟

نريد لبنان الإنسان : الإنسان الفاعل المتفاعل . . . الإنسان القيمة لا العدد الإنسان التجربة، الكيان . . . نريد لبنان الإنسان المحترم، المكرّم، المكتنز خيرات علمية تدفع به للتحليق عالياً كي لا يبقى أسيراً خلف قضبان الخيال! وهل قدر اللبنانيين ان يتطاحنوا وصخرة سيزين إلى أبد الآبدين ؟ نريد لبنان الديمقراطية، الوحدة الوطنية، لبنان المواطنة الصحيحة، لأن المواطنة الحقة ليست خياراً بل قدراً، هي تكريس للإنسان نفسه، الإنسان المنفتح على نفسه وعلى الآخر وذلك في كنف القانون الواحد، نريد لبنان الحاضن لكل التيارات الفكرية في العالم، نريد حدوده الفكرية أن تكون العالم . . نريد المواطن اللبناني ان يكون مواطناً عالمياً . . ! .

ومن هنا تملي علينا ذواتنا اقتراحات عديدة . . تبذرها في أرض الوطن لكي نحصد سهولاً تمور بالغلال، بالسلم الأهلي :

- **بناء الإنسان فينا بناء صحيحاً** : فكرياً واجتماعياً واقتصادياً، وذلك على قاعدة الانفتاح وقبول الآخر والاعتراف بالآراء المختلفة، والعقائد المتناقضة، وحتى الإيديولوجيات التي تسلك طرقاً مختلفة بعض الشيء .

- إنشاء الجمعيات والهيئات الفنية والتراثية، فلا بد من الاهتمام بالتراث لانه الجامع... لانه الموحد... ومن هنا تاتي أهمية نشره في صفوف الشباب علّهم يدركون يوماً قيمة لبنانهم، وطنهم، تاريخهم، وغدهم...
- توجيه ميول الشباب إلى النشاطات التثقيفية والفنية وتنمية التنافس الانتخابي فيما بينهم وذلك على أسس المحبة والألفة، وهكذا نقضي على أوهام الحرب التي صارت، وللأسف، وراثة مكتسبة في لبنان، نفرق بها الأجيال منذ الولادة.
- الإفادة من التنوع والتعددية اللبنانية كأداة خلاف خلاّق، والحد من نرجسية المجتمع الفسيفسائي الذي يقبع فوق صدور اللبنانيين فهذه التعددية لا يجب ان تقودنا بيد من حديد نحو مستنقعات التقوقع والتعصب الراكدة.. فهذان الأخيران أداتا هدم لا بناء، تدمير لا تقدم، ثقافة للحرب لا للسلام، يجب ان تقودنا التعددية إلى هوية جديدة للوطن، إلى فكر جديد، لا أن تكون أداة خلاف عقيم بين الاطراف اللبنانية من مختلف مشاربهم.
- مواجهة ظاهرة الأديان المخيفة والأديان الخائفة، إذ إن الدين بجوهره يعدنا بطلب السلام والاطمئنان. أما الآن فغذت الأديان أشباحاً تتربص بنا لتشعل فتيل الأزمات والحروب.
- الحد من ظاهرة البطالة لأنها سبب كل رذيلة. فلا بد من ردم الثغرات بين الطبقات الاجتماعية وتامين تكافؤ الفرص وذلك

لتشكيل جسر عبور بين اللبنانيين على اختلاف مشاربهم، جسرٍ يتخطى جميع الحواجز فيصون سلمنا واستقلالنا.

- الحفاظ على قدسية لبنان في كنف جيشه اللبناني وترسيم حدوده، فالارتهان للدول الأجنبية سيقودنا إلى الخراب! نحن الآن أغطية داخلية للفتن المستوردة! بلدنا ليس بحقل تجارب دولي! إنه لنا، لنا وحدنا!

- الذهنية المنفتحة التي تمسك بايدينا نحو السلام والوئام والتعاون، تقبل بالآخر المنفتح وتصون كرامتنا، هي ليست بالأصولية والتعصب، الانفتاح هو الحياة، هو التقدم وليس الخراب.

- التأسيس لقوى التوازن والتعادل داخل الأحزاب، إذ إن الوسطية هي السبيل.

أما أبرز الخطط التي علها تساهم، ولو بجزء يسير، في ورشة بناء هذا الوطن، فهي:

- توحيد كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية وذلك من أجل توحيد الذاكرة الجماعية والابتعاد عن التشتت، فيغدو لبنان واحداً: تاريخاً، حاضراً، وغداً. هذا بالاضافة إلى الارتقاء بسلم القيم الذي بات مهدداً بالانهيار.

- تكريس الديمقراطية عبر نظام انتخاب غير طائفي، يخرجنا من قوقعاتنا إلى الأفق الوطني العام، فيتيح للمثقف الذي هو بمنأى

عن أي غطاء سياسي أو طائفي ان ينخرط في سلك السلطة، والابتعاد عن مبدأ القطيع في عالمنا العربي.

- تخطي ظاهرة الصنمية عند اللبنانيين (مات الملك! عاش الملك!) واللجوء إلى التداول بالسلطة، فالسلطة تكليف لا تشريف، هي علاقة تناغم ووفاق بين القادة وشعوبهم. فمن خضم هذه المعركة الصاخبة، معركة النفس للحفاظ على النفس، معركة الجسد للحفاظ على الجسد، من لا يمكنه ان يكون قائداً لنفسه، لا يحق له أن يقود الجماعة.

- تكريس التعددية والمواطنية الحقة في بناء الذاكرة الجماعية والحفاظ على مناعة المجتمع وخلق عبارات اصبحت ملكاً عاماً مثل : الحق في الذاكرة كلفة النزاعات، قراءة الحرب في ما بعد الحرب، هوية المعاناة، التوبة القومية... وذلك انطلاقاً من مبدأ حماية الوطن بعيداً عن أولئك المتنازعين المختلفين.

- الاقتناع بمبدأ الدين يبني والطائفية تهدم! فإن القوى الخلاقة في أديان الشرق قد غدت أداة تفرقة وطقوساً متحجرة، وها هي الطقوس المتحجرة ترتفع أسواراً عالية بيننا وبين الوعي... وها هو الضباب يدخل، شيئاً فشيئاً، بيننا وبينه فما بقي من قصتنا معه لا يتعدى ما تشتهيه الحواس، لا يتعدى تكرار طقوس وعادات مضجرة سلبتنا وعي الداخل وما جئنا لأجله... فما وعينا وما تغيرنا.

- إلزامية التعليم لأنه يفتح الآفاق ويخلصنا من لوثه الانكماش العائلي والطائفي والسياسي وهكذا ننطلق بكل ثقة، فاتحين أجنحتنا، متحررين من كل القيود التي تحطم وطننا وأسسه فالعلم مرادف للتقدم لثقافة السلام!.

- التشديد على ثقافة السلام التي لا بد لها أن تعم في لبنان وذلك عبر دراسات تطبيقية، ومقارنة في الذاكرة الجماعية، مع الضغط على السلطات لتحقيق التنمية البشرية المستدامة وتوجيه الاقتصاد نحو العدالة الاجتماعية.

- تطعيم المؤسسات والهيئات (من المدارس إلى الوزارات...) وبخاصة في المناطق النائية بفئات لبنانية مختلفة عقائدياً وطائفياً وذلك من أجل خلق الذهنية المنفتحة التي تتقبل الآخر، على اختلاف طائفيته ومناطقيته.

- دعم مؤسسات المجتمع المدني وذلك كي تلعب الدور المطلوب منهافي حماية حقوق الناس ضد الظلم والقمع والطغيان.

إلا أن هذه الخطط والاقتراحات لا يمكن أن تذهب إلى التنفيذ الفعلي، والسير في طريقها نحو الضوء إلا عبر آليات، أهمها الآتي :

- **الاسرة** : وهي النواة الأساسية التي تترك بصماتها على صفحات عقول الأطفال البيضاء، فالطفل في سنواته هذه يرى بعيون أهله، ويسمع بآذانهم وترتسم له صورة العالم في شفافهم، لذلك

فالاسرة هي التي تمسك بيد الطفل نحو الانفتاح والتعددية وتقوده إلى السلم الأهلي.

- **المدارس والجامعات** : وبخاصة الجامعات إذ أنها نواة التغيير، فمنها ينبثق عصب الحياة المغيّر، إذ إن وعي الشباب يخلق في أرجائها وزواياها، وهكذا فلا بد من تطعيم المدارس والجامعات بمعلمين ينتمون إلى مختلف العقائد والأديان والأحزاب. وهكذا يعتاد الطفل وبتلقائية على الشراكة الوطنية.

- **المجتمع المدني** : فإنه خلاص الشباب والعالم! هو الملجأ للذوات المتجهة نحو التغيير. لذلك فإنّ تطبيق خطط السلم الأهلي يجب ان تنطلق من المخيمات الكشفية والمنظمات الشبابية وكل منظمات المجتمع المدني.

- **في الاعلام** : وهنا الأساس! فلا بد من منع جميع حملات التحريض الممقوت، لا بد من محارية الصفاقة، لا بد من احترام السامع والقارئ والمتابع للبرامج والجرائد والتلفاز والمذياع وهكذا يتم تحريم ومنع كل ما من شأنه ان يذكي الخلافات بين اللبنانيين ويزعزع السلم الأهلي.

أقلام تكتب... صفحات تطوى.. أيام تمر وسنوات تنقضي.. وها هي مناعة بلدنا الصغير تتراجع إلى الخلف. ذلك البلد الذي يحمل رسالة «وحدة في التنوع»، ذلك البلد الذي يعيش اسير ضغوط إقليمية ودولية هائلة... ذلك البلد الذي يحتوي قابلية مفرطة ان

يتحول بين ليلة وضحاها إلى ساحة للحروب الإقليمية والدولية. ويأتي إلينا السلم الأهلي من جهة أخرى، بآلياته وخططه المتنوعة، فيبني لبنان الغد: الوطن النهائي لكل ابنائه! لأن الألم الحقيقي هو ذلك الانفصام بين البلد المقيم والبلد المهاجر، ولكن، هل الخيار لنا أم لغيرنا؟ فقد بتنا ريشة في مهب الرياح الدولية، تتقاذفها أينما تشاء ومتى تشاء، ولكن إلى متى؟ متى الخلاص؟! هل العلم وحده كاف للحفاظ على الوطن؟ طبعاً لا! ولكننا كلنا، نحن أبناء لبنان، بتعاضدنا وتوحدنا يمكننا بناء لبنان الغد، لبنان الإنسان! فلبناني. . . ! قل لهم! ما نفع الكلمات، إذا كان الكل قد مات!! فتصبحون على وطن!.

المرتبة السابعة

زهراء حسين الموسوي

ثانوية الامام الجواد ـ البقاع الاوسط

سلام يعم ارجاء البلاد وطمأنينة تسود قلوب الشعب. . . تكافؤ في الفرص، مساواة في الحقوق والواجبات، تعاون وتضامن وتوافق. . . أليس هذا هو الوطن الذي يحلم به كل إنسان في كل مكان ؟!

باعتباري من المواطنين اللبنانيين الكثيرين الذين يشدهم حب الوطن لكونه أولوية تتقدم على سائر الأولويات، تراودني استفهامات كثيرة ما انفكيت أحاول الإجابة عنها : هل تكون مجتمعاتنا أبدأ عرضة للتوتر وتصاعد العنف فقط لأن البشر الذين يعيشون فيها لا يعتنقون الديانة نفسها، أو لا يملكون لون البشرة عينه، أو لا ينتمون إلى الثقافة الأصلية ذاتها ؟ هل هو قانون الطبيعة أم قانون التاريخ الذي يحكم على البشر بالتناحر باسم هويتهم ؟ وهل نسمح للهويات في مجتمعاتنا بأن تكون قاتلة ؟

من المعروف أن الانتماء إلى طائفة معينة في لبنان يعتبر أمراً راسخاً، وقد شهد هذا الانتماء موجات من المد والجزر منذ قيام دولة لبنان الكبير حتى اليوم، لكنه يبقى واحداً من ثوابت هذا المجتمع.

كما أن السلم الأهلي قضية عانتها الأجيال على مر العصور، وما زالت. فالفتن الطائفية سكين ما انفك يقطّع أوصال لبنان الشامخ بعزته، المتغني بتعدد طوائفه، معانقاً الاختلاف والتمايز، سالكاً جسر الوحدة الوطنية الذي بناه أبناؤه يداً بيد، حجراً حجراً أو لبنة لبنة. فالتناحر الطائفي سيودي بأطرافه حتماً إلى نزاعات وصراعات وحمامات دماء تطال كل من هو جزء منه، وتطيح بالارواح البريئة التي لا يد لها في شبكة الحقد والبغض هذه. وخير دليل على ذلك، حرب لبنان الأهلية (١٩٧٥ ـ ١٩٩١) التي ما يزال لبنان يرزح تحت نير ما فجرته من عدوان.

بالعودة إلى الانتماء ما ثمة له بعد ثقافي يشبه في قوته البعد الجغرافي والبعد السياسي ويتصل بهما. ويتمثل بالاسماء والعادات وانماط السلوك وبعض التقاليد وبمواقع الطوائف داخل الدولة وفي نظام السلطة والنفوذ على حد سواء، ويعتبر هذا من اهم عوامل الصراع بين الطوائف. لذلك، قام لبنان، لحل هذه المشكلة كالعديد من المجتمعات، بإقرار المحاصصة في السلطة وتكوين المجالس (مجلس النواب، مجلس الشيوخ، مجلس الاعيان..). وإقامة صيغ توازن في حصص الجماعات من السلطة، ووضع بنود ضابطة تمنع

تدهور السلطة لصالح جماعة معينة على حساب أخرى. . . ثم من المفترض بنا كمواطنين، ان تتجاوز أهدافنا طموحاتنا الذاتية الانانية، وتكون اكثر شمولاً لتغمر وطننا. الا وإن المواطنة هي المفتاح الذي به نرسي السلم الأهلي ونرسخه، ونؤسس لحفظ الوطن وحمايته، مع ما يستتبعها من تسامح وتوافق وتعاون وتضامن وتقبّل الآخر على ما هو عليه.

إذا، ما هي المواطنة ؟

المواطنة ليست مجرد صفة، بل هي فعل يقوم على التفاعل مثلها في ذلك مثل المؤازرة والمصارحة والمدافعة والمحاسبة. . هذا التفاعل يقوم على العلاقة بين الفرد والدولة، وأبسط شروط هذه العلاقة ممارسة الواجبات والحقوق وفقاً للقانون الذي تشرعه الدولة باعتبارها حافظة للشأن العام، لا وفقاً لاهواء المواطنين وانتماءاتهم المتنوعة.

في هذا المجال يؤلمني أن أقول أن التفكك بين أبناء لبنان ما يزال واضحاً وضوح الشمس ويتجلى في غياب كتاب التاريخ من المناهج اللبنانية الرسمية التي صدرت عام ١٩٩٧. ولاحقاً في ١٠/ ٥/ ٢٠٠٠، صدر منهاج خاص بمادة التاريخ، وضعت على اساسه كتب مدرسية لصفوف الحلقة الاولى، لكن هذه الكتب ما لبثت ان سحبت من التداول وعلق العمل بالمنهاج الجديد. . . وتجدر الاشارة إلى ان الامتحانات الرسمية في الشهادتين المتوسطة والثانوية تجري استناداً

إلى المنهاج الموضوع عام ١٩٧١. وان كان هذا الواقع يشير إلى أمر ما، فهو يدلك على انعدام اتفاق اللبنانيين حول هويتهم، «من نحن»؟ ومن هم أجدادنا وأسلافنا الذين ننتمي إليهم بكل فخر...؟! «... بتعبير آخر، ما يزال اللبنانيون مختلفين حول الماضي، والبعد في هويتهم، كأن اتفاق الطائف لم يكن سوى مجموعة أقوال لا تحمل معنى أو مغزى، وهذا هو رأس المشكلة.

يضاف إلى كتاب التاريخ، كتاب التربية المدنية، فهو يركز على المعارف أكثر مما يركز على الأنشطة الفكرية والعملية، وقد أثبتت الدراسات التي أجرتها اليونسكو عام ٢٠٠٢ لتقييم تحصيل تلامذة التعليم العام في لبنان ان التلاميذ الذين لم يدرسوا في الكتب (ربيع العام ٢٠٠٠ في الصفين ٦ و ٩) جاء تحصيلهم قريباً من تحصيل التلاميذ الذين درسوا في هذه الكتب (ربيع العام ٢٠٠١ في الصفين ٦ و٩). وهذا يعني ان المعرفة المقدمة في هذا الكتاب خفيفة، ويمكن تحصيلها من الحياة العامة ووسائل الاعلام دون الحاجة إلى منهاج وكتاب موحد. وبذلك، يكون اجتناب جوهر السياسة في الكتب سبباً في ضعف فكر المتعلمين من هذه الناحية.

بعد ذكر بعض مظاهر التفكك في المجتمعات اللبنانية، ننتقل سوياً في محاولة لملء هذه الفجوة، أو تضييقها على الأقل، ومن أهم الآليات المساعدة في هذا المجال، تحقيق الاندماج الاجتماعي، إذ يسلم هذا المفهوم بوجود التنوع والتعدد، وغياب التماثل بين الناس من جهة، وبوجود إرادة قوية عند هؤلاء بإقامة نسيج اجتماعي مشترك

من جهة ثانية كنتيجة لذلك، يقصي الاندماج الاجتماعي تهميش الناس مهما كانت انتماءاتهم، ويحثّ على الانصهار في بوتقة واحدة، لكن دون ان يفقد المرء هويته الخاصة، سواء انتماؤه سياسياً، دينياً، طائفياً، وهكذا، يتحقق التماسك الاجتماعي، كذلك حين تتفاعل الحضارات ضمن ما تعتبره مصلحة عامة واعتماداً متبادلاً. ولا بد من الإشارة إلى أن الاندماج الاجتماعي يتجاوز مفهوم التعايش وما ينطوي عليه من فكرة سلبية لتفاعل الحضارات، إذ تبقى كل جماعة بمعزل عن الاخرى تحت راية الانتماء السياسي أو الطائفي، ومجاورة لها دون صراع، لكن دون تماسك ايضاً.

وبالتالي نستنتج ان التماسك الاجتماعي لا يتطلب أو يستدعي ذوبان الجماعات في كيان خال من الفروقات، تحكمه لائحة من المعايير المتجانسة، بل على العكس من ذلك، يتحقق التماسك الاجتماعي من خلال تفاعل جماعات مختلفة تبني فيما بينها ميثاقاً بالاعتراف بالاختلاف والاعتماد المتبادل على حد سواء. ويكون السبيل إلى هذه الحالة من التماهي شبه المطلق بالتضامن كوحدة وطنية، والتخلي عن العصبية القبلية الطائفية العائلية... والعمل معاً تحت سقف الحوار حول الطاولة المستديرة، وتجنب الاحكام المسبقة التي ما برحت تعرقل الحوار والتفاهم، وتقطع حبل التواصل الذي أوجدناه بشق الانفس.

من أصول وثوابت السلم الأهلي كذلك، بناء الدولة المدنية المرغوبة في لبنان، بحيث لا يفرض لبنان، باعتباره دولة مدنية، ديناً

بالإكراه، ولا يرفض ديناً بالانكار، ويطالب فيه اللبنانيون على اختلاف معتقداتهم وانتماءاتهم ومستوياتهم الاجتماعية والثقافية بالحياة والعيش الكريم الحر المطمئن، وبأن يكون حق الجماعات في الوجود مصاناً، واستقلال كيان الوطن عزيزاً، والعدل بين الناس قائماً، والسلم في البلاد شاملاً، وحكم القانون سارياً بضمانة القضاء المستقل النزيه الذي يعمل بمعزل عن التاثيرات الخارجية، ولا يستجيب إلا لدواعي العدل ونداء الحق وصوت الضمير.

يضاف أيضاً إلى شروط وآليات تحقيق السلم الأهلي، ضمان العيش المشترك الذي يترجم بضمان قبول القوانين واحترامها، والسعي دائماً لأن تكون مؤاتية للحوار والمشاركة، وان تكون تجسيداً لأمرة السيادة والديمقراطية في نصوصها وتطبيقها أو تفسيرها وتعديلها أو إلغائها... على اللبنانيين ان يستأنفوا بناء دولتهم بعد ما شهدته، ويسعوا إلى النهوض بها وتحقيق رقيّها.

وإن لم تكن الدولة في لبنان مدنية، فالخيار الآخر ان تكون طائفية تمسّ وجود الافراد والجماعات فيها، وتقيّد حقوقهم، أو أن تكون دولة علمانية لا تؤمن بالجماعات، بل تربط تحقيقها بأمنية بعيدة المنال، أو إرادة قاهرة لا حقيقة بوجودها. ولتكون الدولة مدنية، يجب ان يكون نظامها برلمانياً، والخيار الآخر ان يكون النظام استبدادياً يكبّل حريات المواطنين الذين يضحون عبيداً لا حول لهم ولا قوة في مواجهة هكذا نظام، وبذلك يسيطر الشلل...

وطني.. يا وطني

يعز عليّ يا وطني أن أراك دمية تقتتل الجماعات من أجلها كما يقتتل الاولاد على قطعة حلوى، فينتهون إلى تقسيمها أجزاء لترضى كل الاطراف. . وأخاف أن أراك يوماً محطماً منكراً فتعود بنا إلى عصر الجاهلية الذي تسوده التفرقة والتناحر. . . ويعزّ عليّ يا وطن النجوم ان يأتيك يوم تجد فيه نفسك أجزاء متباعدة رغم قربها، وابناءك اعداء رغم الاخوّة التي جمعتهم في يوم من الأيام. . وأخاف أن أراك رقعة شطرنج، أو بيدقاً يسيّر كماً الطفل من قبل أهله. . .

لذلك، أوجه ندائي إلى شباب اليوم، جيل المستقبل، وأناشدهم. . لا تتخلّوا عن لبنان، ولا تتركوه لقمة سائغة لمن يطمع بخيراته. . . تمسّكوا بالوحدة الوطنية، وليكن «كلنا للوطن!» دوماً شعاركم. . اعملوا على تحقيق الاندماج الاجتماعي والتماسك لتصونوا لبنان الذي ألفكم والفتموه. . . حافظوا على العيش المشترك ولا تسمحوا لأنامل الحقد الماضي ان تتوغل إلى قلوبكم العامرة بالمواطنية. واخيراً، لست أجاري الشاعر في قوله : «كم منزل في الأرض يألفه الفتى وحنينه أبداً لأول منزل».

وككلمة أخيرة،

أدركوا قيمة وطنكم الآن وحافظوا عليه حتى لا تتحسروا لاحقاً على ما فاتكم، وتتمنّوا عودة ما قد لا يعود!.

المرتبة الثامنة

رنـــا نسيب غنـــام

ثانوية مارون عبود الرسمية ـ عاليه

«لبنان جنّة مقدسة، أوعا تخاطروا فيها، هيدي وصيّة مقدّسة ومجد الرّب حاميها، لبنان يا قطعة سما»، هكذا غنّى أعظم مطربي لبنان وطنهم، فكانت الدمعة المترقرقة على وجوهنا أكبر دليل على نجاح أغنياتهم عند سماعها.

لبنان هذا البلد الصغير بحجمه، والكبير بعراقته والعظيم بتاريخه يفتقد اليوم للمعنى الكامل للسلم الأهلي. هذا البلد الذي انطلقت منه الأبجدية مع الفينيقيين هو بأمسّ الحاجة إلى تحصين السلم الأهلي والديمقراطية بين مواطنيه.

فمنذ أيام مضت، وتحديداً في ٢٢ تشرين الثاني شهدنا مراسم عيد الاستقلال اللبناني، فارتفعت الأعلام وزيّنت البالونات المجسّدة ألوان العلم اللبناني السماء الصافية، فكيف لنا ان نصدق أن لبنان أخذ استقلاله من ٦٩ سنة؟ وما هذه الكذبة التي تغرق اللبنانيين يوماً بعد

يوم وسنة بعد سنة ؟؟ هل حقاً لبنان استقل، أو هل يكون الاستقلال استقلالاً ظاهرياً وشكلياً كما هي الحال عندنا ؟ منذ أيام خلت، يوم الاستقلال، سمعت أحد اللبنانيين يقول ويتهاتف أن اليوم هو ذكرى حرمان الشعب اللبناني من الجنسية الفرنسية، فان هذا العيد هو عيد الاستغلال ليس إلا» فما هي الدوافع التي أشعلت نار الحزن والبؤس في قلوب شعبي اللبناني وهل حقاً عيد استقلالنا هو أحد الاكاذيب التي نسمعها يومياً ؟؟

إن الدافع الأول والأهم الذي دفع المواطنين إلى إطلاق نظرات الاشمئزاز، هو غياب السلم الأهلي والوحدة الوطنية في لبنان، والسلم الأهلي هو الوحدة الوطنية حيث يكون الشعب متحداً ومتماسكاً، شعباً غير طائفي، شعباً له مصالح ترعاها الدولة والحكومة وعليه واجبات لا بد من ايفائها للعيش بكرامة وتحقيق حياة آمنة ومجتمع راقٍ وحضاري، لذا، وكوني مواطنة لبنانية تجري في عروقها العصبية الوطنية، فشرف لي، أن أبذل قصارى جهدي لإعادة تحصين السلم الأهلي في بلدي متأملة أن يعود لبنان بلد الحضارة والثقافة.

ولعل اكثر سبب أدى إلى غياب السلم الأهلي والوحدة الوطنية هي إذكاء روح الطائفية بين أبناء الوطن، فالطائفية هي مرض العصر، ودواؤه ليس بالطب الحديث، بل بعقول الناس، فكما في الطب يقال إن الجسم السليم في العقل السليم، فإلغاء الطائفية يكون بتعزيز الوعي لدى الناس، الوعي الاجتماعي والثقافي بهدف منع رجل الدين من التعاطي بالسياسة، وإلغاء الطائفية أمر ليس بالسهل تحقيقه، لذا علينا

وضع آليات وخطط للوصول إلى الهدف، فيكون إلغاء الطائفية، بتعزيز المساواة بين أبناء الوطن، المساواة في تكافؤ الفرص، فبئس بلد يتقدم به شبابنا للعمل، فيسألون مئات الاسئلة غير المتصلة بنطاق شهادتهم بهدف معرفة المذهب أو الطائفة التي ينتمون إليها. ولإلغاء الطائفية، على الدولة أن تلغي الخانة المخصصة للمذهب في بطاقة الهوية، أو ليس كلنا لبنانيين، من عرق واحد وننتمي إلى ثقافة واحدة؟ فلماذا التفريق بيننا، ويجدر الذكر أن إلغاء الطائفية لا تعني إلغاء الأديان كما يظن البعض، ولكنها إلغاء العصبية الموجودة بين الناس، وإلغاء الخلافات التي تحصل جراء تدخل رجال الدين في السياسة، فلبنان هو البلد الوحيد الذي يضم ١٨ مذهباً، وهذا شيء جميل، ولكن إذا ما احترم كل منا طائفة الآخر ومذهبه، مع انتمائنا إلى طائفة واحدة هي «الطائفة اللبنانية» نكون قد بدأنا بالخطوة الأولى لتعزيز السلم الأهلي، فجميع الأديان تدعو إلى السلام والمحبة بين الناس لذا فلنحرص على تحقيق هذه الأخيرة للترقي إلى حياة أفضل.

ولعلّ اكثر حادثة واقعية أثّرت بي انا شخصياً، عندما كنا في بداية العام الدراسي، والتحقت بمدرستنا تلميذة جديدة في نفس الصف، فبدأ تلامذة صفنا يسالونها من أي منطقة هي، وإلى اي عائلة تنتمي وكل تلك الاسئلة يقصد بها سؤال واحد: «إلى اي طائفة تنتمي»، لماذا؟ لكي يعرف كل منا كيف سيعاملها ويتواصل معها حسب انتمائه الطائفي، فمن المبكي ان نعيش في وطن يعامل فيه أبناؤه حسب انتمائهم الطائفي.

من جهة أخرى، فإن تعزيز السلم الأهلي يكون بتفعيل دور الأحزاب ومسؤوليتهم على صعيد الشأن العام، فالأحزاب في لبنان، يعمل كل منها لمصلحة المنتمين إليها وليس لمصلحة المجتمع عامة، فأيّ مجتمع سينتج عن عمل هذه الأخيرة؟؟ نحن تعلمنا في كتب التاريخ، ووقعت أعيننا على اكثر الناس ديكتاتورية في تاريخ العالم، ولكن لم نكن نعلم ان الديكتاتورية ليست عند هتلر أو موسوليني بل بواقعنا الحالي.

فهتلر أسس الحزب النازي وكان دائماً شعاره أن الجرمان هم أرقى شعوب الأرض ويحق لهم تأسيس دولة قوية، فنشأ هذا الحزب للدفاع عن الوطن، ونرى موسوليني الذي أنشأ الحزب الفاشي أيضاً لكي يضم الطليان ويحافظ على أرض الوطن، فهؤلاء الذين عرفوا بالديكتاتورية، حققوا مصالح أوطانهم، أو على الأقل عملوا وبذلوا جهودهم للمحافظة على الوطن والدفاع عنه. وإذا ما شاهدنا واقع الاحزاب في لبنان، فهنا تكون النقلة النوعية، فحتى لو بالدستور اللبناني مكتوب ان لبنان دولة ديمقراطية، فلبنان ليس كذلك، لبنان لا يعرف حتى ما هو معنى الديمقراطية، فكيف سيعرف عندئذ ما معنى السلم الأهلي والوحدة الوطنية؟؟ لذا على الأحزاب ان يكون لها دورٌ فاعلٌ في تعزيز الديمقراطية والحرية بين أفراد الشعب، فلتكف الاحزاب عن مناداة المنتمين إليها عند أي خلاف، ولتقف وتضع يدها بيد اللبنانيين في سبيل المحافظة على لبنان وسكانه، فلنصنع ولو لمرة واحدة، دولة متماسكة ليس فقط جغرافياً، بل أمنياً وسياسياً ووطنياً. ولتكن الديمقراطية عندنا، ديمقراطية فعلية تدعمها روح الأخوة والمساواة.

كما وللحفاظ على السلم الأهلي علينا تعزيز مناعة البلد، ويكون هذا التعزيز بمنع التدخل الخارجي، أي تدخل الدول الاجنبية في الشؤون الداخلية. فإذا عدنا إلى الوراء مرة ثانية، إلى العام ١٩٣٥ اي السنة التي حصلت فيها حرب أهلية في إسبانيا، نرى أن اسباب هذه الحرب الأساسية هي تدخل الدول الكبرى وتأجيجها للعصبيات لدى المواطنين، حتى أصبحت الحرب الأسبانية صراعاً دولياً على الأراضي الاسبانية، ولكن للأسف، فنحن ندرس تاريخ الشعوب فقط لنأتي في اليوم التالي ونغيبها كي نحصل على العلامة العالية وبعدها ننسى أن التاريخ يعيد نفسه، وأننا سنصل أو بالأحرى وصلنا إلى مرحلة تتدخل فيها الدول الاجنبية بواقع الخلاف اللبناني، لذا وجب علينا تعزيز مناعة البلد، لكي يقف صامداً أمام تأجيجات الشعوب والدول الخارجية. فيا ليت الطب يصل إلى اكتشاف دواء لتعزيز هذه المناعة ولكن هذا التعزيز يكمن بتعزيز الوعي الثقافي لدى الناس، ودعوتهم إلى التماسك والوحدة بهدف الحفاظ على لبنان، والحفاظ على السلامة العامة والأمن فيه، فلبنان بلد يعيش أسير ضغوطات إقليمية ودولية وهو يملك قابلية مفرطة ليتحوّل بين ليلة وأخرى إلى ساحة حرب. ولتعزيز هذه المناعة وجب على المواطنين أن يقفوا يداً بيد لمنع التدخل الاجنبي، ولتكن لدينا الثقة الكافية بأننا نستطيع ان نحلّ مشاكلنا لوحدنا، واننا لسنا بحاجة إلى من يدعمنا خارجياً، فالدول الأجنبية قد تدعمنا شكلياً وظاهرياً، اما بالحقيقة، فهي توسع هذه الفجوة التي تركها الخلاف ولا ترقّعها.

كما ولتعزيز وتحصين هذه الوحدة الوطنية، علينا أن نعمل على بناء جيش متحد وليس منقسماً، فالجيش اللبناني يتّحد بلباسه العسكري ولكن عندما نكون بأمس الحاجة إلى جيش يدافع عن وطننا، نلاحظ أنه انقسم بسبب الانتماء الطائفي لكل عنصر من عناصره، أو خوفاً من طرف سياسي. فعلى الجيش ان يتعاون لتحقيق وطن آمن، يسوده السلام، لا وطن مقسم معنوياً ونفسياً.

وتحصين السلم الأهلي في لبنان، يكون أيضاً ببناء دولة المواطنة، أي دولة تضم مواطنين لا رعايا، دولة يشعر فيها كل مواطن بالأمن، دولة ليست بحاجة لأيّ دواء للكآبة والاعصاب نتيجة اختفاء هذه الأمراض. ويكون بناء هذه الدولة بالعمل على تحسين النفسية لدى المواطنين والعمل على جعل اللبناني الوحدة الأساسية التي يتكون منها المجتمع، فما الفرق بيننا اليوم كمواطنين لبنانيين وبين اشقائنا اللاجئين الفلسطينيين؟ هم حرموا من وطنهم الأم ونحن كذلك، من منّا لم يشهد على اغتراب أحد اقربائه؟ أو ليس اغتراب معظم الشعب اللبناني وعمله في الخارج أكبر شاهد على حرمان اللبنانيين من بلد آمن تعمّ فيه الأخوة والمساواة والحرية؟

لقد نظمت حملة «معاً» للحفاظ على السلم الأهلي في لبنان، آملين ان ينعكس تأسيسها إيجابياً على الوضع الحالي للبلد، كما ويجدر بنا كلنا الانضمام إلى هذه الحملة، لنؤكد على رغبتنا في تأسيس جمهورية مثالها الخير الفعلي تضمن العدالة والمساواة لأبنائها كما يقول أفلاطون في السياسة.

ولعل ايضاً أكثر الخطوات التي من شانها تعزيز السلم الأهلي هو العمل على السماح للمغتربين اللبنانيين بالتصويت في الانتخابات النيابية، لكي تكون النتائج معبّرة فعلاً عن إرادة الأكثرية، ولعل عودة المغتربين تكون عندئذ أعظم شاهد على عودة أصالة هذا البلد الصغير، وعودة السلم الأهلي إلى ربوعه.

وأخيراً وليس آخراً، علينا العمل على إلغاء الوسائط أو ما يعرف بالمحسوبية، أي احتساب شخص على زعيم أو رئيس، فهل تعلمون أن أحد الاشخاص تقدم للالتحاق بالجيش اللبناني فسألوه وبكل بساطة : «انت مين واستطك ؟؟!»، ماذا أقول في بلد، يحتاج فيه شبابنا إلى واسطة للعمل في خدمة وطنهم، ماذا عساي أقول لبلد تقدم فيه الشهادة «الواسطية» وليس العلمية للعمل ؟؟

فيا شباب وطني، أنتم جيل المستقبل، ثوروا، انتفضوا ولا تدعوا لبنان يتفكك هكذا يوماً بعد يوم. لا تدعوه يسقط نتيجة اللاوعي الموجود والمتفشّي في البلد، لا تدعوه لعبة التسلية لدى الدول الاجنبية، فبلدي لا يستحق هذا، هو الذي جسد اللون الاحمر، دم الشهداء لعيش الأحياء، والأبيض للسلام والمحبة، لا تدعوا أرزة العلم اللبناني تهاجر إلى الخارج كما فعل أبناء الوطن، وتقول امام الجميع «أشرفلي إنو هاجر واشتغل»، فبلدي هو البلد الثقافي والسياحي، فلا تدعوا هذا البلد الذي اكتشف فيه أحد مواطنيه «دانيال عبيد» دواءً ربما هو الحل لمرض السرطان، البلد الذي أنتج الدكتور مايكل دبغي، وأهم الأدباء ومنهم جبران خليل جبران وأمين الريحاني

وغيرهم، لا تدعوه يتراجع ويكون بين دول عالم الجنوب أي الدول النامية.

ل : ليونة في التعامل بين مواطنيه.

ب: براءة.

ن : نور السلام.

أ : اصالة.

ن : نرجسية إيجابية ليكون البلد الأفضل.

لبنان، بلد الفينيقيين، بلدنا الذي يفترض به أن يحقق آمالنا هو بلدي الذي حلمت وسأحلم أن يردعني يوماً عن الهجرة، ويقول لي : «عودي يا ابنتي، فها أنا هنا ساحميكِ طيلة الزمان». كم أتمنى أن يتمثل اللبنانيون بالسلام والمحبة عند الغرب، ولكن، كل ما يهم أبناء وطني هو تقليد حركات الـ lady gaga ومايكل جاكسون وغيرهما من آفات المجتمع الغربي، ولا يهتمون إلى قدرة الولايات المتحدة على تدمير لبنان بأكمله في دقيقة واحدة نتيجة صواريخها النووية، فماذا أقول لشعب يفتقد إلى الوعي والثقافة الوطنية.

عذراً أوروبا، عذراً أميركا، فبلدي هو الأجمل، سنصنعه الأجمل، وسنقف يداً بيد مشكّلين حلقة دائرية تحمي لبنان وشعبه واستقلاله، وهنا سنغني معاً وفي صوت واحد «راجع يتعمّر لبنان».

المرتبة التاسعة

مروة ميقاتي

كلية خالد بن الوليد ـ الحرج

المقاصد ـ بيروت

إن الإنسان كائن اجتماعي، يعيش ضمن جماعات مترابطة ذات قيم وتقاليد مشتركة، وفي الجماعات وبسبب الاختلاف الحتمي بين الأفراد، لا بد من حصول النزاعات. تعود قصة النزاعات إلى عصر الإنسان الأول، إلى قصة قابيل وأخيه هابيل. عادة ما تكون أسباب النزاع الوصول إلى هدف ما ومنع الآخر من هذه الغاية، أو بغية إلغاء الآخر المختلف كما فعل هتلر باليهود، وكما فعل الأتراك بالأرمن. والنزاعات في أيامنا هذه هي نزاعات بين الدول الكبرى والدول الصغرى من أجل استغلال موادها الأولية.

ولكن أين الحرب الأهلية من كل هذا؟ إن أفراد الوطن الواحد يتماثلون في القيم والتقاليد، ومصيرهم واحد جمعتهم الخريطة الجغرافية ضمن الحدود ذاتها ونشأت بينهم روابط اجتماعية وأواصر الألفة والمحبة، وهناك ضرورات استراتيجية تحفظ الوئام بينهم

وتضمن عيشهم المشترك. ومن أهم هذه القضايا قضية السلم الأهلي. إن السلم الأهلي هو رفض كل أنواع التقاتل والنزاع بين أفراد المجتمع الواحد. إنه عبارة تختصر ببضع كلمات ولكن تحفظ الأوطان، فهو الضمادة التي تعيد التئام الجروح التي خلفها الزمن.

فأين أفلاطون لينادي بجمهوريته ؟ إن أول مقومات السلم الأهلي هي العدالة والمساواة، ففي المجتمعات التي تضم طوائف متعددة كالمجتمع اللبناني، يجب أن يتساوى الجميع أمام القانون ولا يجب أن يكون هناك تفرقة بين الأفراد على أساس الجنس أو اللون أو الدين. هذا ما تضمنه المادة الأولى من الدستور اللبناني، الاختلاف حق مكتسب للافراد، والمساواة تلغي الاحتقان وعقدة الدونية أو الفوقية التي قد تعاني منها الشعوب جراء العنصرية أو التفرقة، لا يجب أن يتحول الاختلاف إلى أيديولوجيا الاختلاف، التنوع ما هو إلا ميزة تجعل من لبنان بلداً يضمن التعددية، على الأفراد تقبل الآخر المختلف وليس العمل على إلغائه، ففي الوطن الواحد قضايا مشتركة تتهدد البلد باكمله، فلم لا نركز على إيجاد قاعدة مشتركة نتشارك فيها الآراء ونحاول ان نحارب التهديدات الخارجية ونجابهها ؟.

انطلاقاً من الاختلاف، تاتي تعددية الآراء ووجهات النظر، واحترام الرأي الآخر واجب وطني على كل منا. على اللبنانيين اكتساب مهارات الحوار والنقاش، فالتعصب ورفض الاستماع إلى الآراء الأخرى هو آفة يعاني منها أفراد هذا الوطن. إن اختلاف الآراء يسمح لنا

بالنظر إلى القضايا من مختلف المناظير، فالخلفيات المتباينة، اجتماعية كانت أم ثقافية، تقدم مادة غنية تشكل الطينة الأولى للحلول، والمسؤول عن تنشئة الأفراد على هذه المبادئ هو العائلة بالدرجة الأولى والمدارس التي تشكل المخزون العلمي والثقافي للإنسان. عندما يرى الأطفال أهاليهم يتبعون الحكام تبعية عمياء لن تتأصل في نفوسهم سوى أفكار الحقد والكره للآخر المختلف والتشبث بالآراء التي يتشربونها من منازلهم، والحديث عن تلقي الآراء المملوءة بالكره والحقد، وهنا لا يمكننا ان نغفل دور الاعلام في زيادة الانشقاق في المجتمع اللبناني، هذا الإعلام الذي من المفروض ان يتولى مهمة السلطة الرابعة في الدول الديمقراطية، ولكن بما أن لبنان تحوّل إلى إقطاعيات طائفية، بات الإعلام أيضاً خاضعاً لاقطاعيات الطوائف والمذاهب. بتنا نعلم كل محطة لمن تتبع، وبتنا نعي أن الأخبار التي تنقلها سوف تصب دمعاً في مصالح من يغذونها بأموالهم، أين المسؤولية والموضوعية والصدق الإعلامي؟ الخلاصة ضياع الحقيقة في خضم الفساد ويضيع الشباب والناس أجمعين إذ لا نعلم من يرتدي قناع الزّيف، ومن لا يرتديه من الاعلاميين.

حصل أنني كنت أشاهد الأخبار، فصعقت لدى سماعي قضية الأدوية الفاسدة التي ستودي بحياة العديد من مرضى السرطان في المستشفيات، كيف سيتحقق السلم الأهلي في ظل الفساد الذي يوهن الدولة ويدمر ثقة المواطنين ببلدهم؟ القضاء غائب عن الساحة وبات

الناس يسخرون من واقع الحال، سألت إعلامية امرأة مارة عن رأيها ما اذا كانوا سيحاسبون المسؤولين عن استيراد هذه الادوية، أجابت ضاحكة : «ما تخافي، هلا بضبضبوها!» أصبح الناس يتهكمون بالقضاء، القضاء هو السلطة المسؤولة عن ضبط الأمن ومحاكمة الخارجين عن القانون في وقت اختفى فيه الضمير وبات الهواء الذي نتنشقه خطراً علينا، فعليه الصحو وعلى القضاة تحمل المسؤولية. بإمكاني ان أسرد كل المشاكل التي يعاني منها لبنان وأنظّر عن الحلول بصيغة الغائب وكانني لست مسؤولة عن تغيير الواقع، وكاني فريق ثالث مشاهد لا مشارك، ولكنني سئمت هذه اللعبة التي أصبح السياسيون في هذا البلد خبراء بها! مشاريعهم الانتخابية ليست إلا حبراً على ورق! سئمت الشعارات! فساطلب منكم النجدة في تحقيق المخطط الذي سأتشاركه معكم، أريد منكم الدعم لأنني أنوي أن أفعل وليس أن «أنظر».

الخطوة الأولى لإحلال السلم الأهلي الذي طال انتظاره هو إقرار قانون انتخابي جديد لا يقوم على الكوتا الطائفية والمحاصصة والتوريث، ما أدرسه في التربية هو أن لبنان جمهورية ديمقراطية وليس إمارة أو مجموعة عائلات حاكمة! ومن قال إن الأعراف التي قرّرت طائفة الرؤساء الثلاثة منطقية ؟ لا لن اقبل برئيس جمهورية ماروني في حين أن الشيعي أو السني كفوء أكثر بالمنصب، لن أردد اسم السني لرئاسة الوزراء فقط لانني سنية.

هذا غباء محض! علينا ان نعمل ليصل أصحاب الكفاءات إلى المناصب وليس أصحاب النفوذ الذين يضحكون على الفقراء بجرة زيت! أعجب من مخاتير يسرعون في إصدار الهويات وقت الانتخابات وينتظرون دهوراً لإصدارها خارج هذه المدة. النظام المراد في لبنان هو نظام علماني؛ واتفاجأ حين أرى أن الراشدين لا يعلمون الفرق بين العلمانية والإلحاد، هذا لاننا نعيش في بلد غابت عنه الثقافة وتآكلته الأحكام المسبقة، كلا يا «كبير»، العلمانية تعني فصل الدين عن الدولة وعدم تدخّل الطوائف بالسلطة مثلما هي الحال في لبنان، النظام العلماني يضمن التمثيل لمن هو جدير بالتمثيل وليس لابن فلان وصديق فلان! كيف يستطيع الشباب خدمة هذا الهدف؟ التطوع والانخراط في الجمعيات المدنية التي هي وحدها تشكل شبكات الضغط على السلطة؛ هناك العديد من الجمعيات في لبنان التي تستنجد بالشباب ويقدموا لها خبراتهم. أنا عضو في ثلاث جمعيات وأنا لا زلت في المدرسة، ولم أعلم ان باستطاعتي الانضمام إليها سوى صدفة. لماذا لا تدخل ثقافة ضرورة الانخراط في المجتمع المدني في المناهج التربوية؟ لماذا لا يشجعنا الإعلام على مساعدة مرضى السرطان مثلاً بدلاً من الركض وراء «الزعماء» أو من يدعون «بالزعماء» وكيف نسيت أن مجلس الوزراء لا يضم امرأة واحدة! هذا سد منيع ضد السلم الأهلي، فهل يحسبون أن إلغاء دور المراة سيجعل من بلدنا «بلد»؟ ليس من الضروري أن تكون الحرب بين الطوائف، فإن بقي المجتمع الذكوري قائماً، فالنساء المثقفات هن سوف يتنازعن

مع الذكور، ليس بالاسلحة ولكن يكفي هذا الاحتقان لإلغاء الاستقرار، من قال إن الفتيات ليس باستطاعتهن رئاسة بلاد؟ من جعل المرأة فقط وسيلة للتكاثر؟ الجهل الذي هو سبب بدائية هذا البلد، لم آت من ضلعك أيها الرجل! أنت أتيت من رحمي! وإن كان لا بد من ثورة فسأقوم بالثورة مع أصدقائي الذين سئموا الخطابات الديماغوجيّة ويريدون ان يطمحوا لمستقبل في هذا البلد. لدينا كل الوسائل لنقوم بالثورة، فالأنترنت جعلنا مترابطين، نستطيع إحلال التغيير. وإن كان لا بد من مسيرة العلمانيين نحو المواطنة سأنضم إلى هذه المسيرة كل سنة وكل شهر مع المثقفين الذين هم عماد المجتمع المدني، أصغر عضو فيهم أحق بالوزارة من أهم وزير! أيها الزعيم لن اسمح لك بجعل بلدي ساحة لمعاركك، أمي لا زالت حتى يومنا هذا تخاف الحرب وتردد «تنذكر ما تنعاد»، جاري قتل في الحرب الأهلية وأولاده شاهدوه يموت ولا تزال بصمات الألم على وجوههم، من أعطاك الحق أيها الزعيم ان تستعملني كأداة؟ الناس الذين أصابهم العمى يرددون أسماء أشخاص لم يقابلوهم في حياتهم ولن تسمح لهم قافلة الحراس ان ينظروا إليهم حتى! عدا عن الانخراط في مؤسسات المجتمع المدني، علينا أن لا نغفل دور الثقافة وتوعية الشباب على عدم الهجرة والمكوث هنا لإحداث التغيير، فإن كنا جميعاً نعتقد أن المسؤولية تقع على عاتق الناضجين فنحن مخطئون. الحيوية التي نتمتع بها ستزول مع العمر، فلنحدث التغيير وإن ليس لنا فللأجيال اللاحقة. فلنقل «لا»، لا للحرب، لا للمحاصصة، لا للمعارك،

أتمنى لو كانت هذه المعارك تجدي نفعاً، هل تعتقد أيها الفقير أن الذي تصوت له، الذي تتحكم به الأموال والطمع سيبالي ان مت جوعاً ؟ استفيقوا من سباتكم الذي دام طويلاً! تحرروا من قيود الطائفية والتعصب الذي يدمركم! حتى في الجامعات، ترى أن الأحزاب تربح في الانتخابات الطلابية، وهذه السنة وعلى غير عادة، ظهرت طبقة من المستقلين، هذا هو الدخان الابيض الذي نريده في الجامعات، في المدارس نريد من هو شجاع كفاية ليقول أنا حيادي أنا وطنّي، أنا لا أريد أن تزداد ثروتي! وإن كان هذا منبراً لأشارككم أحزاني ومواجعي وطموحي، فلتوصلوا كلماتي لمن يريد مساعدتي، ساعدوني لأحدث تغييراً، أشركوني في نشاطاتكم، وجّهوني واعلموني بمن عليّ أن أستنجد، أمنوا لي العتاد من خلال حملات التوعية، والندوات، ادعوني إلى لجنتكم، أروني حواراتكم.

قد قبلت المسؤولية بصون السلم الأهلي وتناسي الأحقاد التي تقوم على كره الآخر، كلنا أحرار بممارسة شعائرنا الدينية، لو فقط نستدير لمراقبة القاعدة المشتركة بين الأديان نجد أن كل الأديان تنادي بالسلام والمحبة وقبول الآخر ونصرة المحتاج والمروءة والنخوة، فلم لا نطبق تعاليم أديانا ونتناسى إن كنت يا شيعي تصوم بعد السني بيوم، أو كنت يا أرمني تحتفل بعيد الميلاد بعد أسبوع. هذه الاختلافات لا تمت إلى معاني أديانا بصلة، لا لن أذبح أخي في المواطنة والإنسانية فقط لأنه ارتأى ان عيد الفطر في اليوم الذي يسبق

عيدي! ساحترم حرية ممارسة الشعائر الدينية التي يضمنها دستوري لأنه القانون الأسمى وليست المرجعية هي إيديولوجية هذا الحزب أو ذاك. عندما تنظر في مرآة سيارتك وترى «بوسطة» العام ١٩٧٥ تذكر أن الاشياء الظاهرة في المرآة أقرب في الواقع! هلموا يا شباب لننهض بلبنان الذي يعاني سكراته الأخيرة!.

المرتبة العاشرة

ملاك بسام قطيش

ثانوية المصطفى ـ النبطية

وهبطت من علياء القداسة روضة من الجنان..

جنة غنّاء ازدانت بروح وريحان..

وسكن ربوعها شعب طيب شجاع، فكان الوطن لبنان!

ولجماله وروعته، تهافتت إليه أنظار المستعمر، فغرق في جحيم الضغوط والأطماع.. وعشعش التقسيم في كيانه..

فما أحوجك وطني إلى سفينة نجاة ترفض كل ألوان التقاتل الرديء أو مجرد الدعوة إليه.. وتطرد أشباح ثقافة قاتلة تعتبر التصادم حتمياً بسبب جذرية التباين.. وتنبذ تحويل مفهوم الحق في الاختلاف إلى أيديولوجية الاختلاف!

فالخطر يتهدد السلم الأهلي والوجود الوطني.. فإلى أي مدى مرحلتنا الراهنة تستنجد ترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن؟! وعلى أية قاعدة فكرية نرسم مستقبل لبنان الآمن والموحد؟! وما السبيل

لوضع خطط وآليات تلبي النداء؟! وهل من أياد بيضاء للشباب في تحقيق مبتغانا من الوحدة الوطنية ومقومات الكيان اللبناني؟!

يعز علينا نحن المواطنين، أن نرى وطننا الحبيب فريسة سائغة ضائعة في غابات التمزق الطائفي والمذهبي والسياسي، تستوحشها العقبات، ويتوغل في احشائها سم الانقسام الفتاك..

فحتّام يبقى غراب الفتنة يرمي بشؤمه أرضنا؟! وحتّام تبقى العصبية ستاراً مسدلاً نصب أعيننا؟! ومتى نخرج من سجن يقيّد التسامح في قلوبنا، ويصهر المحبة في أرواحنا بين النار والحديد؟!

ونحن نرى الوطن يمخر عباب بحور الدماء، من دون شراع ومن دون ربّان.. أو ليس من المخزي أن نتركه وحيداً في الميدان؟!

وهل علينا أن نقبل بواقع وطن على المحك، جاثٍ في قعر المديونية.. مخدر بالغلاء المعيشي والاقتصادي.. ويشكو اضطراب أمنه وسلامة شعبه.. معلقاً أعينه على السياحة المتأرجحة بين أحضانه؟!

نعم، وسط هذا الوضع المأساوي الحالك، يشكل السلم الأهلي حبل خلاص لشعبنا، فكيف السبيل إلى تحقيقه؟ وما هي الأفكار المقترحة في هذا السياق؟!

من المفيد بداية معرفة خطورة الانقسام في لبنان، الذي يحوّل سريعاً المشاكل السياسية، بل الاجتماعية، إلى طائفية ومذهبية، وهذا برأيي يشكل فتيل انفجار للاستقرار الداخلي، لأنه يدفع بالانقسام إلى التموضع في الشارع، بين كتل اجتماعية وطوائف ومناطق... وما

بالك حينئذ بمجتمع مشحون بالاحتقان الطائفي ليل نهار، تتقاذفه تيارات الاختلاف بين الجيران، بين أبناء الحي، بين الرفاق... وصولاً إلى خلافات بين أبناء الوطن الواحد!

إذاً، المطلوب التوقف عن التحريض المذهبي، وعلى السياسيين رحمة بلادنا والحد من الكلام الطائفي، والتصرف بمسؤولية وطنية إذ إنهم يمثلون الأمة جمعاء وليس الطائفة التي ينتمون إليها.

وفي الإطار نفسه، تحكم علاقات الناس عصبية بغيضة.. تزرع أحقاداً في النفوس، فتعمي القلوب عن اتباع الحق.. وتشعل بين حين وآخر فتناً ونعرات مؤلمة، تطعن قلب الوطن أمناً وهناءة عيش. عصبية تتمرغ بألوان متعددة: عائلية، عشائرية، مناطقية، حزبية... وحتى طائفية ومذهبية، ولا ريب انها أخبثها!

فتعالوا إلى محبة عابرة للطوائف.. إلى سلام لطالما نشدته الأديان المختلفة، رنمه الإنجيل المقدس «طوبى لصانعي السلام لأنهم أبناء الله يدعون» ورتله القرآن الكريم «وإن جنحوا للسلم فاجنح له».

فالجميع مدعوون من دون استثناء، إلى فهم مبادئ الأديان، وإلى المشاركة في صنع ثقافة مشتركة متميزة عن سجال المتنازعين المتحالفين، خصوصاً في وطننا الذي يحظى بتاريخ حافل من الاختبار في النزاعات والتّوافق.

وثمة حاجة لبنانية إلى مقاربة جديدة، تسمح بالإمساك بقرني الثور الهائج للحالة الأمنية اللبنانية المتردية.. إن مثل هذه المقاربة تأتي ثمرة

حوار وطني واسع، يضم الأقطاب والتيارات والفئات المتنوعة كلها، على القضية المطروحة.

فأين نحن من حوار جدي بناء ؟!

حوار يفترش لنا صراطاً مستقيماً بإعادة تنظيم الخلافات وضبط الانقسام، لإيجاد مساحة مشتركة يتفق عليها كل الأطراف وتحترمها وتكوّن ثوابت وطنية يتم الالتزام بها، على أن يتم تحييد هذه المساحة عن الانقسامات الداخلية.. ولا شك أنها إجرءات تصب في مصلحة ترسيخ السلم الأهلي.

ولن ننسى دور الدولة، عبر اعتبارها الأمن خطاً أحمر..

فتطلق يدها في ملاحقة المخلّين على أن يتم رفع الغطاء بصورة شاملة عن أي مرتكب.. وإعطاء القوى الأمنية والأجهزة القضائية تفويضاً مطلقاً في ممارسة مهامها في تسيير عجلة الدولة من حيث المؤسسات أو مصالح المواطنين.. واعتبارها قضايا فوق الانقسام السياسي من دون تعرّضها للعرقلة أو التوظيف السياسي أو التهديد أو الابتزاز.. وإعادة الاعتبار الفكري للدولة كمفهوم وممارسة، إذ إنه لا غنى عن الدولة ولا بديل منها.

حتماً، أماني كل مواطن تسمو بغية حماية الوطن..

فلنتوحد.. ولنطالب بتحمل المؤسسات العسكرية والأمنية مسؤوليتها في حماية الحدود، والحفاظ على هيبة الدولة، وصون مؤسساتها تحصيناً للأمن والسلم.

وإن واقعنا الحالي بحاجة ماسة إلى سن قانون انتخاب عادل يضمن تمثيلاً صحيحاً للمواطنين.. وليكن همنا العودة إلى أحضان الدستور، وتطبيق القوانين، واعتماد وحدة المعايير في انتقاء المؤهلين لتحمل المسؤولية، في اختيار النواب أو موظفي الدولة، كذلك يجب البحث في معايير الكفاءة والخبرة ونظافة الكف وإجراء إصلاحات في الإدارات العامة.. نعم هكذا تبنى الاوطان!

ويشع دور الاحزاب كبريق لامع، فعلى التيارات السياسية بثّ جو التهدئة وسط قواعدها الشعبية، وضبط انفعالات مناصريها في سبيل استقرار الوطن. إنه لدور جليل يمكن ان تقوم به القيادات السياسية والزعماء بالصبر على الأذى والشتم والاهانات التي يمكن ان نتلقّاها والتعالي على الصغائر والماديات لتحصين الأمن وتقريب وجهات النظر بين المواطنين.

ولأن الاعلام أداة فاعلة ومنظومة متكاملة، لا بد من تفعيل أدائه لترسيخ بناء الدولة والثوابت الوطنية بين المواطنين، عبر نقل الأحداث بطريقة موضوعية متحررة من كل تبعية سياسية والامتناع عن التشهير والاتهام الباطل والقذف والانتهاك كما يتحول الإعلام إلى سلم ارتقاء بالسلم الأهلي عند تركيزه على فكرة «التوريث السياسي» حتى تصبح عيباً وطنياً يأبى السياسيون ارتكابه.

وانعم بالشباب أملاً منشوداً لفجر موعود!

فهم عصب الحياة الاجتماعية.. إنهم عنصر حيوي نستند إليه.

فبتحريضهم قد يتزعزع الوضع الأمني، وبطيشهم قد يوقظون فتنة نائمة.. والشباب أنفسهم، بمحبتهم وتعقّلهم، ينثرون ومضات التآلف، وبتماسكم وتعاضدهم يساهمون في استقرار الأمن..

كيف لا ؟! وهم محور الجامعات وملتقى الفعاليات!

وإن طلابنا مدعوون إلى العودة إلى ذاكرة الماضي القريب، والتأمل في حقبة زمن أليمة.. لإدراك

عبثية الحروب في لبنان.. وعبثية تحويل الصراعات الخارجية إلى نزاعات داخلية.. وإدراك كلفة هذه الحروب على كيان لبنان ومصالح أبنائه ودوره في محيطه والعالم..

متعظين من هذه التجارب في توبة قومية رادعة.. مستخلصين العبر من الحرب الأهلية، لكي لا تتكرر ابداً..

وعلى شبابنا المعاصر، أن يعتبر في مناظرته وممارسته، أن العيش المشترك هو القضية اللبنانية الأولى، لا تعلو عليها أية قضية أخرى، خارجية أو داخلية، مهما سمت.. وأنّ هذه القضية مرادفة لوجود لبنان واستمراريته، وللوجه الحضاري للإسلام والمسيحية والعروبة الحضارية.. لأن «الوطن اللبناني» ليس مجرد أرض، بل علاقات بين اللبنانيين، وبين اللبنانيين وهذه الارض». حسب تعبير للرئيس حسين الحسيني.

من المهم ان يميز الشباب بين العدو الخارجي، والمنافس الداخلي، فكل لبناني حسب تذكرة الهوية شريك في المواطنية..

فيدرك شركاءه في الوطن من دون تعال ومن دون تدرج في الأصالة والعروبة والولاء والمسيحية والإسلام. . وبالتالي، فإن شهداء البعض ليسوا افضل من شهداء البعض الآخر!! وكما عبر الإمام علي : «الناس صنفان : إما أخ لك في الدين وإما نضير لك في الخلق».

والشباب أمل وطموح وطاقة ورجال الغد. .

فعليهم تفعيل مشاركتهم في الحياة السياسية والاجتماعية، وعلى المجتمع المساهمة في ضخ الدم الشاب في الهرم السياسي، وإتاحة الفرصة أمام الأكفاء منهم لطرح افكارهم المتعلقة بالتنمية الشاملة في شتى القطاعات، وذلك عبر عقد ندوات فكرية ولقاءات مع وجود آذان منصتة لآرائهم.

ختاماً، إن وطننا لبنان متنوع وصعب، لكنه غير مستحيل، إذا ما توافرت الإرادة بدلاً من الغرائز.. والعقلانية والواقعية بدلاً من الانفعالية والبدائية.. وإن تهديد السلم الأهلي بواقعه الحالي، لقنبلة موقوتة! فعلى الفعاليات السياسية والاجتماعية والنقابية والعسكرية والأكاديمية الحذر من انفجارها..

وها هو اليراع قد خط بعض توجيهات لتجنب ورطة خطيرة.. بعد أن جف البيان لوصف حال وطن يتفطر الفؤاد له..

فهل ستبقى هذه الكلمات حبراً على ورق؟! أم إن حس المسؤولية سيستيقظ يوماً ما؟! وماذا لو سعينا إلى تغيير نمط الحكم المستند إلى تقسيم طائفي، إلى نمط حكم مدني جامع لا مكان فيه للعصبيات والمفاخرات إلا المنافسة الشريفة وممارسة الديمقراطية بطريقة راقية؟!

إن هذا ما نطمح إليه..

المرتبة العاشرة

زاهي حسن هلال

ثانوية حمانا الرسمية

في مرحلة عصيبة تمر على الشرق الأوسط عموماً ولبنان خصوصاً تشكل بعض العناوين كـ«حماية السلم الأهلي» حديث الساعة في الاوساط اللبنانية. وبعيداً عن الشعارات والكلام السياسي إذا نظرنا إلى الواقع اللبناني بموضوعية، نجد المشهد اللبناني قائماً على صراع طائفي تغذيه جهات غير لبنانية. والوقود الرئيسي لهذا الصراع يتمثل بالفئات الشابة (١٩ ـ ٣٠ عاماً) من الشعب اللبناني، فهذه الفئات تتحرك في الشارع وتثير الاضطرابات الأمنية تقودها قيادات سياسية تبني مواقفها على أساس طائفي أو تستخدم الطائفية وسيلة لتحقيق مكاسب سياسية، فجميع الأحزاب والتيارات تتوجه إلى لا الشباب بسبب طاقاتهم، فتحاول استمالتهم لضمان وصولها إلى السلطة. ولهذه الغاية يعتمد التعصب المذهبي أساساً في التجييش الشعبي لدى هذه الجهات في العلن أحياناً وفي الكواليس أحياناً أخرى.

أمام هذه الحالة السياسية والأمنية في الوطن يتوجب علينا البحث

عن حلول عقلانية قابلة للتطبيق بعيداً عن النظريات، فالاحتقان المذهبي وصل إلى حد يهدد بحرب أهلية جديدة، ولا يمكننا إلغاء هذه الحالة في سنة أو سنتين إنما يجب وضع تصور للبنان جديد مثالي لأبنائنا، وركيزة هذا الوطن الجديد هي بالطبع عنصر الشباب باعتباره القوة العاملة الناشطة مدنياً وسياسياً والقادرة على التغيير، دون ان نعني بكلامنا شباب اليوم فهذا الجيل تتجاذبه الفئات السياسية وتشرذمه الطائفية. لذلك يستند مشروع ترسيخ السلم الأهلي على إنقاذ ما يمكن إنقاذه من جيل شباب اليوم في الشق القريب المؤقت للمشروع، والتركيز على تنشئة جيل جديد قوامه فرد «مواطن» يحترم الدولة ويحمي مقدرات الوطن في الشق الأساسي البعيد المدى للمشروع.

في الشق القريب المؤقت ونظراً للظروف والمناخات الأمنية والسياسية الخطرة والمعقدة، على الدولة اتخاذ إجراءات استثنائية وحازمة :

- فرض حالة طوارئ على جميع الاراضي اللبنانية (التنسيق مع قوات حفظ السلام بما تقتضيه القرارات الدولية) مع التشدد في منع المظاهر المسلحة وتوفير التغطية السياسية لعمل القوى الأمنية.
- حصر المسؤولية الأمنية بمجلس الدفاع الأعلى وتشكيل حكومة تكنوقراط تعالج أزمات الوطن الاقتصادية الملحة.
- حصر النقل المباشر بمؤسسات الدولة الإعلامية وتوحيد نشرات وسائل الاعلام الإخبارية تحت رقابة الامن العام مع ترك مجال

معين لبث تقارير خاصة غير سياسية وغير أمنية تعكس دور الاعلام في الرقابة ومكافحة الفساد.

تهدف هذه الاجراءات لكبح جموح الفئات المتصادمة ومنع الفتنة وإثارة النعرات وبالتالي خلق مناخ ملائم لتنفيذ الشق الأساسي البعيد المدى للمشروع. إن السلم الأهلي يتعدى المفهوم الامني أو الحالة السياسية أو حتى البعد الاجتماعي ليشكل نظاماً جديداً قوامه أفراد مثقفون مقدامون ويهتمون بالشأن العام ويرتقون بالمواطنية نحو مستوى إنساني أفضل. فلا مجال لتحقيق سلم أهلي بين «عشائر» طائفية متصارعة، بل يتحقق السلم الأهلي في ظل دولة متقدمة شعبها «مواطنون ونخب» لإيصال شعبنا العزيز إلى هذه الحالة ينقسم الشق البعيد إلى عدة مجالات توجه طاقات الأفراد والجماعات للخير العام. المجال الأول والاهم هو «التعليم والتنشئة» لارتباطه مباشرة في صقل شخصية الفرد وتنمية قدراته وتوجيهها بما يخدم مصلحة الوطن ويحميه. يرتكز هذا المجال على تحديث المناهج التربوية عبر:

- زيادة ساعات التعليم اليومية.
- خلق ساعات أنشطة لاصفية.
- تركز الأنشطة اللاصفية على الخدمة الاجتماعية.
- إلزامية ومجانية التعليم حتى الشهادة الثانوية (عامة أو تقنية).
- تفعيل التعليم المهني والتقني.

- وضع كتاب تاريخ موحد يركز على قدرة الشباب على التغيير عوضاً عن الاحداث نفسها.
- تعليم الزراعة والحرف القروية ضمن مدارس القرى ومشاركة المزارعين عملهم.
- تعليم المهن والحرف ضمن مدارس المدن ومشاركة المهنيين والصناعيين عملهم.

التنشئة المدرسية:

- إلزامية الحياة الكشفية نظراً لاهميتها في تنشئة أفراد خلوقين مقدامين يحمون مقدرات الوطن ويصونونه.
- إلزامية الانتساب إلى نادي رياضي أو اجتماعي أو تطوعي.
- اهتمام أكبر من الدولة بتفعيل دور المجتمع المدني، إحدى أهم مرتكزات السلم الأهلي هي «مفهوم الدولة/ الوطن». فتعزيز مفهوم الدولة وسلطتها على كافة الاراضي اللبنانية ومفهوم العمل لإعلاء شأن الوطن يبعد الفتن والنعرات من النفوس وبالتالي يحفظ السلم والاستقرار. ويرتكز تعزيز مفهوم الدولة / الوطن على :

أمنياً :

- حصر السلاح بيد الجيش اللبناني والقوى الأمنية اللبنانية.
- تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان بعيداً عن التوطين.
- تعزيز عمل القوى الأمنية عدداً وعتاداً وصلاحيات.

اجتماعياً :

- خدمة علم إجبارية لكل مواطن أتم ١٨ سنة مدتها ٦ أشهر .
- خدمة اجتماعية إجبارية مدتها سنة ونصف تشمل العمل في تأهيل وإنشاء البنى التحتية والعمل في المرافق العامة .

من نتائج الحرب الأهلية اللبنانية القضاء على الحياة السياسية السليمة في لبنان فنلحظ ان الخطاب السياسي قبل الحرب كان يرتكز على الفكر والعقيدة ودعم قضايا معينة، والأحزاب كانت عابرة للمناطق والطوائق. ثم اتت الحرب فأنتجت أحزاباً ذات قواعد شعبية من لون طائفي أو مذهبي واحد وتحوّل اهتمام الفرد من العقيدة الحزبية إلى العصبية الطائفية أو المذهبية .

لإعادة الحياة السياسية السليمة في لبنان يجب :

- تعزيز دور النقابات والتعاونيات كبديل اقتصادي للانتماءات المذهبية والطائفية يدافع عن مصالح الشعب الاقتصادية والمعيشية .
- تعديل قانون الأحزاب من حيث خلفيات الحزبيين وانتماءاتهم بما يجعلها أحزاباً عابرة للطوائف، على مستوى القاعدة الشعبية والقيادة الحزبية. من شأن هذه الإجراءات تنظيم الحياة السياسية والممارسات السياسية لإعلاء شان الوطن ورفاهية شعبه عوضاً عن اقتتال أبناء الوطن الواحد. إذ تهدف هذه الاجراءات إلى انتاج جيل جديد في غضون بضعة عقود ينبذ الطائفية والتعصب الديني

ويسعى لحماية الوطن وصون مقدراته. مع تاكيد إمكانية تنفيذ قسم من هذه الاجراءات في الشق القريب المؤقت خصوصاً ما يتعلق بالتعليم والتنشئة والمسالة الاجتماعية، لأن ذلك يسهم في إنقاذ ما يمكن إنقاذه من جيل الشباب اليوم، ويتيح المجال لاختيار هذه الخطط والآليات لتبيان ثغراتها بغية أداء افضل في الشق البعيد الأساسي للمشروع.

كفى طائفية واضطرابات أمنية في وطننا الغالي، لقد حان الوقت للتحرك وإنقاذ لبنان إكراماً لمن ضحى في سبيله من قبلنا وصوناً لحقوق من سيرثه بعدنا.

إننا ملزمون بتغيير هذا الواقع الحالي والارتقاء بالوطن إلى حيث يستحق أن يكون في مصافّ الدول المتقدمة في العالم، ومقصداً لطلاب الراحة والرفاهية من كل انحاء العالم، فخصائص لبنان وطاقات شعبه الفكرية والإبداعية كفيلة بجعله «جوهرة الشرق» وأفضل أممه. لكن انعدام الاستقرار وغياب السلم الأهلي يحولان دون ذلك. فهنيئاً للبنانيين إذا تمكنوا من التوحد وتحقيق العيش المشترك.

الاحتفال المركزي للإعلان عن نتائج
مسابقة العام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣

تتشرف

لجنة حقوق المرأة اللبنانية

بدعوتكم لحضور الاحتفال التكريمي
للطلاب الفائزين على صعيد لبنان
في مسابقة العام ٢٠١٢ - ٢٠١٣

برعاية

مؤسسة حنا واكيم الثقافية
وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي

الزمان: يوم الجمعة الواقع فيه ١٢ نيسان ٢٠١٣
الساعة الرابعة بعد الظهر.

المكان: بيروت ـ قصر الأونيسكو ـ القاعة الجانبية.

برنامج الإحتفال

- النشيد الوطني اللبناني
- كلمة لجنة حقوق المرأة اللبنانية

الأستاذة عائدة نصرالله الحلواني

- كلمة اللجنة الحكم

الدكتورة إلهام كلاب البساط

- كلمة مؤسسة حنا واكيم

الأستاذ إيلي واكيم

- كلمة الفائز الأول

الطالبة ميشال ميشال الرقيبي

- تقديم الجوائز للفائزين

عريفة الاحتفال الأستاذة غيدا ضاهر خليفة

الكلمات التي ألقيت في الاحتفال

المركزي للإعلان عن نتائج مسابقة

العام ٢٠١٢ ـ ٢٠١٣

حسب التسلسل الوارد في برنامج الاحتفال

كلمة عريفة الاحتفال الأستاذة غيدا ضاهر

نفتتح الاحتفال بالنشيد الوطني اللبناني.

مدراء وأساتذة الثانويات الرسمية والخاصة.

مُمثلي الهيئات التربوية والثقافية والنسائية والإجتماعية.

أيها الحضور الكريم،

المسابقة بين تلامذة صفّي البكالوريا اللبنانية هي مناسبةٌ سنوية لتحفيز الشبابِ على التفكيرِ في موضوعٍ له أهميتُهُ الوطنية، وعلى التنافسِ في تناولهِ. ولقد رأت لجنة حقوق المرأة اللبنانية أن يكونَ موضوعُ هذه السنة «ترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن عنوانا المرحلة». وكما لا يُخْفَى عليكم فإن علاقة السلم الأهلي بالطائفية علاقة معقدةُ ومتجذرةُ في نسيج المجتمع اللبناني، وتحتاجُ معالجتُها إلى جهدٍ واسعٍ، صبورٍ، وعميق، في مستويات ومجالات مختلفة : ثقافية وتربويةٍ وسياسية وقانونية. أما الهدف الأمثل أن يتجاوزَ اللبنانيون انتماءهم الطائفي والمذهبي باتجاه مواطنة صحيحة يكونُ فيها الانتماء الأول للوطن.

اليوم نلتقي مع شاباتٍ وشباب فازوا في التعبير عن هذا الأمل.

والآن كلمة لجنة حقوق المرأة اللبنانية، تُلقيها الأستاذة عايده نصر الله الحلواني، مستشارة لجنة حقوق المرأة اللبنانية، والمسؤولة عن إجراء هذه المسابقة، وقبل ذلك وبعده، المناضلة من أجل لبنان أفضل، فلتتفضل.

إذا كان في التحكيم حكمٌ ففيه أيضاً حِكمةٌ. الحكم يقتضي الترتيب والانتقاء، هكذا يكون إحصاءُ العشرة الأوائل.

أما الحكمةُ فهي أن تقدّر جهد البقية وأن نعتبرهم فائزين بالطموح وبالجهد الذي بذلوه، وهو جهدُ قد يُحوّل فوزهم من القوةِ إلى الفعل، كما يقولُ الفلاسفة.

وعندما يكون المحكّمون، من ذوي المكانة والكفاءة، كما هو الحال في لجنتنا، فإن الجمعَ بين الحكم والحكمة سهلٌ ومضمون.

ومن المحكّمين الذين عُرفوا بمكانتهم وكفاءتهم الدكتورة الهام كلاّب الباحثة والأديبة، أستاذة في الجامعة اليسوعية، ومديرة سابقة لمركز علوم الإنسان في الأونيسكو، مناضلة وناشطة في مختلف ميادين المجتمع المدني، يشرفني أن أتركَ لها الكلمة، فلتتفضل.

يسرنا ويشرفنا في لجنة حقوق المرأة اللبنانية أن نتقدم بخالص الشكر والامتنان لكل من ساهم في إنجاح هذه المسابقة، ونخص بالشكر الأستاذ إيلي واكيم (رئيس مؤسسة حنا واكيم الثقافية).

الأستاذ إيلي واكيم صاحب الفكر الخيّر، الداعم لهذه المسابقة، فلك منا كل الشكر والثناء والتقدير والعرفان، تفضل الكلمة لك،

كلُ من يشارك في المسابقة يستحقُ الشكر، وكلُ من فاز فيها يستحقُ أن يقول كلمتهُ، باسم هؤلاء جميعاً أقدم لكم الفائز الأول الطالبة ميشال الرقيبي، فلتتفضل.

كلمة لجنة حقوق المرأة اللبنانية
الأستاذة عائدة نصر الله الحلواني

معالي الأستاذة منى عفيش الشويري

مدراء وأساتذة الثانويات الرسمية والخاصة

أعضاء اللجنة الحكم

الأستاذ إيلي واكيم

ممثلي الهيئات التربوية والثقافية والنسائية والاجتماعية والإعلامية

المناضلة الزميلة ليندا مطر

رئيسة لجنة حقوق المرأة اللبنانية السيدة غانية الموصلي دوغان

أيها الحفل الكريم،

مسابقة لجنة حقوق المراة اللبنانية السنوية في ثانويات لبنان الرسمية والخاصة منذ العام ١٩٧٨: خمسة وثلاثون عنواناً لخمس وثلاثين سنة دون توقف، لامست هموم اللبنانيين، فقاربت أهم الموضوعات على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والوطنية.

أردنا إشراك الشباب بقضايا المجتمع، فقصدنا استفتاءهم حول هذه القضايا، شئنا ان نخلق حركة، ان نثير حواراً، ان نوقظ وعياً، أن

نخلق رأياً عاماً شبابياً قادراً على اتخاذ مواقف موضوعية صائبة وغير منحازة إلا إلى مبادئ الحق والعدل والمساواة التي تصنع وطناً وتحافظ عليه.

استثارت المسابقة الطلاب، استحوذت على اهتمام أعداد كبيرة منهم، استقطبت مسابقاتهم الباحثين المهتمين بالأفكار الجديدة وبإبداعات الشباب، قرئت مسابقاتهم، أجريت عليها بعض الأبحاث وجمع بعض ما جاء فيها في كتيبات... كان ذلك يتم عندما كنا نوفق في الحصول على تمويل، كما جرى في موضوع «البيئة» منذ سنوات.

وهذا العام أيضاً، يتجدد لقاؤنا مع جيل جديد من العناصر الشابة، حول موضوع جديد هو :

«**ترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن، عنوانا المرحلة**». إن طرح هذا الموضوع يرتدي اليوم بعداً حقيقياً وواقعياً مع الأسف... إذ، من منا لا يدرك خطورة المرحلة التي نمر فيها في ظل الانقسامات الحادة وتنامي العصبيات والخطب المذهبية التحريضية، بالتزامن مع الزلزال الذي يعصف بعالمنا العربي المحيط وارتداداته التي لم ولن يسلم منها لبنان والتي تسهم في خلخلة بنيانه الهشّ القائم على ما يسمى «بالصيغة اللبنانية الفريدة»، (الطائفية والمذهبية)، التي أنتجت حتى الآن خمس حروب، وتعد بالمزيد...

لقد تناول طلاب لبنان موضوع «**السلم الأهلي وحماية الوطن**» بجدية وعمق تحليل في العديد من الأوراق :

فقد اشار بعضهم إلى «أن النظام السياسي الطائفي ليس نظاماً للمستقبل، لأنه يهدّد السلم الأهلي والعيش الواحد، ويغيّب الهوية الوطنية، ويسهم في فرز المواطنين، ويجعل اللبنانيين شعوباً متناحرة في حلبة صراع دائم، ويصيّرهم أدوات طيّعة في أيدي الخارج مما يهدد بالانفجار في أية لحظة».

ومن أجل تحقيق السلم الأهلي وحماية الوطن، ركز غالبية المشاركين على وجوب بناء نظام مدني علماني ديمقراطي وفصل الدين ورجال الدين عن السياسة وشؤون الدولة والحكم. كما طالب أحدهم بإلغاء كل نص في الدستور والقانون، يستند إلى مذهبية أو طائفية؛ وباستحداث تشريع يعاقب بشدة كل من يصدر عنه قول أو فعل يحرض على طائفية أو مذهبية ـ وما أكثرهم في هذه المرحلة من ساسة ورجال دين لا يتورعون من أجل غاياتهم، عن محاولة إغراق البلاد في الدم والعنف. كما أشار طلاب آخرون إلى أنه «ما كان للوضع أن يصل إلى هذا الحد من الخطورة، لولا وجود إعلام محاصص مذهبي وطائفي، يمعن في نقل خطاب سياسي مذهبي تحريضي دون أن يرفّ لأحد جفن، أو يشعر بمسؤولية وطنية؛ فالإعلام الحر، يجب أن يكون مسؤولاً».

كما طالب جلّهم «باستحداث قانون مدني للاحوال الشخصية يحقق المساواة بين المواطنين رجالاً ونساءً في المجتمع، ويرسخ السلم الأهلي، فيصبح الزواج والطلاق وسائر مسائل الأحوال

الشخصية من ضمن مهام الدولة، وهذا يختزن في داخله ديناميّة التغيير والتحديث، بعكس القوانين الطائفية الجامدة التي تحكمنا بالتقاليد القديمة البالية».

والجدير ذكره، إن أحد الطلاب قد أشار إلى ارتباط تنامي العصبيات المذهبية والطائفية بالفقر والجهل اللذين يؤمنان البيئة الحاضنة والمنتجة للتطرف. كما دعا إلى تحقيق الأمن الاجتماعي بالقضاء على الفقر، وتحقيق تكافؤ الفرص، واعتماد سياسات اقتصادية تلبي الحاجات الأساسية للمواطنين عبر تعزيز القطاعات المنتجة، إضافة إلى وجوب القضاء على الفساد وسدّ مزاريب الهدر والصفقات المشبوهة.

كما لفتت بعض أبحاث المشاركين إلى دور المرأة في حماية الوطن وترسيخ سلمه الأهلي إذ تقع على عاتقها تربية الأجيال، وهي المعلم الأول الذي، باستعادة مكانته وحقوقه المفقودة، يمكن ان يسهم في تربية النشء على قيم اعتماد الحوار واللاعنف وقبول الآخر، وعلى مبادئ العدالة والمساواة والتسامح ونقد الذات، وتشخيص العلل... وبالتالي على المواطنة الحقيقية البعيدة عن كل تطييف ومذهبه، لذلك يجب تفعيل دورها وإشراكها في مؤسسات المجتمع كافة، وخاصة في مراكز صنع القرار عبر «**الكوتا**».

أيها الحضور الكريم،

نحن، في لجنة حقوق المراة اللبنانية، نؤمن فعلاً بالطاقات

الإبداعية الشابة ونعوّل عليها نقضاً، بل نسفاً لهياكل الطائفية والمذهبية والفساد، ونتمنى أن يكون الذي ورد من أفكار واقتراحات لامعة في تلك الأوراق المضيئة، نتمنى أن يشكل قناعات تترجم أفعالاً ترسم خطوط التغيير الديمقراطي، هذا التغيير الذي يسمح بولادة حركة مجتمع مدني تقود معركة حقوق الشباب والطلاب والعمال والموظفين والنساء دفاعاً عن وجودهم ومكتسباتهم.

إن قوة المجتمع المدني يجب أن ترتفع من زواريب الحسابات الضيقة للسياسة في لبنان إلى مستوى التغيير المنهجي الديمقراطي عبر مراكمة الوعي لنبذ الطائفية والمذهبية وذلك من خلال التربية الوطنية اللاطائفية التي يجب أن تبدأ في الأسرة: فإما أن تربي الأسرة على الإعوجاج أو على الاستقامة، إما على التعصب أو على الانفتاح والعلمنة؛ هذه التربية التي تستكمل في المدرسة والمناهج، فتؤسس لقوة تغييريّة حقيقية لفرض إلغاء النظام الطائفي وخلق قانون انتخاب ديمقراطي لا طائفي يعتمد التمثيل النسبي ويشرك الشباب والنساء، واستحداث قانون مدني اختياري للاحوال الشخصية يساوي بين المواطنين رجالاً ونساءً ويشكل فسحة لقاء بين الطوائف.

انطلاقاً من كل ذلك، يجدر النظر إلى هذه المسابقة كمجال لإبداع الأفكار التي تنبئ بالغد والمصير...

وإني لأختم متوجهة، باسمي وباسم لجنة حقوق المرأة اللبنانية، بالشكر من وزارة التربية والتعليم العالي لرعايتها الدائمة لهذه

المسابقة، كما أخص بالتقدير والامتنان العميقين مؤسسة حنا واكيم الثقافية التي دعمتنا وتدعمنا في هذا النشاط، واسهمت بتأمين الجوائز للفائزين الاوائل على صعيد لبنان.

وإني إذ أقدر مشاركة الطلاب الثانويين في المدارس الرسمية والخاصة؛ أتوجه بالشكر من مدراء المدارس المشاركة وهيئاتها التعليمية، وذلك لإيلائها هذا الحدث الثقافي البارز والمستمر، الأهمية التي يستحق.

كما لا يسعني إلا أن أثمّن عالياً الجهد المشكور الذي تقوم به اللجان الحكم في المناطق؛ وأخص بالتقدير أعضاء اللجنة الحكم المركزية :

الدكتورة الهام كلاب، الأستاذ فارس خوري، الدكتورة نجلا حمادة، الدكتور هاني رعد، الأستاذة دانيال عبيد، الأستاذ مازن حطيط. وعن لجنة حقوق المراة اللبنانية : السيدة غانية الموصلي دوغان والاستاذة عائدة نصر الله الحلواني؛ غير متناسية ما بذلته زميلاتي في لجنة حقوق المراة اللبنانية في بيروت والمناطق من جهود أسهمت في إنجاح العمل.

ولا بد نهاية أن أتقدم بالشكر الجزيل من إدارة قصر الاونيسكو لاستضافتنا؛ وأهنئ الفائزين والمشاركين، لأنّ مجرد المشاركة والبحث في القضايا العامة؛ هو فوز بحد ذاته. كما اريد أن أنوّه بأن العديد من الأبحاث كانت جديرة أيضاً بالفوز؛ ولكن لا بد من المفاضلة...

كلمة اللجنة الحكم المركزية

د. إلهـــام كـلّاب البساط

أيها الحفل الكريم

أيها التلاميذ الأحباء

منذ سنوات عدة، وأنا بحكم عضويتي في لجنة التحكيم، أقرأ ـ مع زملائي ـ كتاباتكم الطرية، وبراءة تطلعاتكم وصرخات شبابكم النقية. . . فارتد إلى عمري الذي كنت فيه من عمركم، اقرأ تعابيركم وأفكاركم وحماسكم بنبض هذا العمر. . .

وأحياناً. . . يتداخل انفعالي مع تقييمي، فأتوقف معجبة بحساسية أرواحكم وصدق وطنيتكم، متمنية ـ في سري ـ أن أقاسم بعض تعابيركم جمالها وتميّزها. . . أن أضم بعض أقوالكم إلى قلبي. . .

ولكم تمنيت هذه السنة، حيال موضوع المباراة : «ترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن عنوانا المرحلة»، أن أكون في الجانب الثاني من الطاولة. . أن أكون تلميذة أصدح برأيي وأكتب على مدى الآمال والطموح، ما يحلو لي، متحدية عتمة الواقع السياسي والوطني التي تجلبب أيامنا. . .

سأستعيد حماستي العشرينية، وأشكركم أيها الشباب على أتاحتكم لجيلنا فرصة نفض ما تراكم على قلبه من غبار وتراب وخراب.. عندما كانت آمالنا بحجم آمالكم وأكثر... وعالمنا أوسع من عالمكم وأكثر... وقبل أن تثقلنا الأيام بالإحباط والخسارة والخيبة.

سأستعيد حماستي العشرينية كي أخاطبكم اليوم، وقد مسّت كلماتكم في قلبي، وتراً كاد أن يطفئه البؤس السياسي، لولا بعض الالتماعات النقية الواعدة في سماء وجودنا.

وأنتم من هذه الالتماعات التي تفرحنا، لأنها ضمانة على أنكم لن تقترفوا خطيئة الحرب التي اقترفناها.. ونحن اليوم كحطام المراكب على شاطئ العاصفة... في صدأ ما تبقى لنا..

أستحلفكم اليوم، ونحن عشية ذكرى حرب ١٣ نيسان ونحن نعرف ما معنى أن نقطف بمرارة ما ألقته هذه الحرب من ظلال قاتمة على أجيال من اللبنانيين.. وما أثمرت في جحيمها من نار لا تزال تنزّ تحت رماد خامد.. وما استبطنت ما زرعنا من قنابل عنقودية ـ في الواقع وفي المجاز ـ لا تزال تهدد خطواتنا في كل مفصل تاريخي وكل خيار وطني..

أستحلفكم... والمنطقة حولنا على مداها، تنهار دولها، تتفسخ أرضها، تتهدم مدنها، يتبعثر تاريخها، وهي تحاول بمعاناة وألم وما وراء الدم والهدم، الوصول إلى هوية إنسانية جديدة حرمت طويلاً من كرامتها وحريتها.

أستحلفكم... تنبهوا... لقد دفعنا ثمن مطهرنا المؤلم، كونوا منذ الآن بناة المستقبل المضيء.. قاوموا العنف والمعارك والحروب وسباق الأسلحة الذي ليس له قرار، والعصبيات الدينية والغلبة والدمار..

أبعدوا عنا رذاذ قصص حربنا التي نرويها لكم على هوانا... أنقذونا من وشم عصبياتنا..

لا.. لا أعظكم، بل أتوجه إليكم من حرقة قلب... معربة لكم ـ مع كل زملائي في لجنة التحكيم ـ عن إعجابنا بروحية مسابقاتكم وأسلوبها وصدقها التي أجمعت في نظرة إيجابية متحفزة على الإيمان بإمكاناتكم الشابة والأمل بمستقبل الأوطان.

ليس فقط لكي أقنع من يستمع إليّ، بل لكي أستعيد بفرح أربعة مواقف أساسية رائعة وردت في مسابقاتكم.

لقد تكلمتم بصدق وفراده عن:

- أهمية التفتيش عن صلابة الجذور، في الدعوة إلى كتاب تاريخ يوّحد الذاكرة الوطنية ويظهر الجوانب المضيئة لتاريخ تتمنون إلا يعيد مواسمه المظلمة.
- رفض العنف الذي يهدد السلم الأهلي، في عجزه عن حل المشاكل المتراكمة بالتفاوض، وفي تحويل الاختلاف إلى تنافر يحطم الآخر ورأيه بفأس التفرقة الحادة.

- الدعوة إلى مواجهة ظاهرة الأديان المخيفة والأديان الخائفة، في بلد لا يفرض ديناً بالإكراه ولا يرفض ديناً بالإنكار. ورفض تداخل الديني بالسياسي، والعصبيات الطائفية، والدعوة إلى الدولة المدنية.
- رفض الحرب التي تطفئ العقول وتدمر الحياة، والفقر الذي يذيب الطبقة الوسطى، وبناء ثقافة السلم الأهلي، والثقافة الميثاقية، واحترام حق الاختلاف، وتداول السلطة، وأهمية الإعلام، وتطوير وضع النساء، والعدالة الاجتماعية ومواجهة الفساد، وخاصة إشراك الشباب في كل عمليات التنمية..

أمام هذه العينة من أقوالهم التي لملمتها من نصوصهم الجميلة، أفلا يحق لنا أن نفخر بهؤلاء الشباب والشابات، من فاز منهم ومن لم يحالفه الحظ بالفوز، أيضاً، وفي كل مدارسهم واعتبارهم خميرة الخير لهذا الوطن.

ما قرأناه في هذه المسابقات أعقل وأحكم بكثير، من الكثير من خطابات السياسيين التي تلاحق آذاننا، كلامكم هو الكلام الذي يصلح قاموساً للسياسة الوطنية المنشودة.

لكن... لا تنسوا أيها التلامذة الأعزاء ما فاض به قلمكم وقلبكم من تمنيات ووعود ونذور.. سنحاسبكم على دوامها وأنتم تواجهون الواقع، بقدر إعجابنا بكم، فانعشوا آمالنا الوطنية بقدراتكم الكبيرة... وأنتم قادرون... ولبنان ينتظركم ولبنان يستحقكم...

شكراً لكم

كلمة مؤسسة حنا واكيم الثقافية
الأستـــاذ إيلي واكيم

أيها الحفل الكريم أيها الطلاب الأعزاء،

للسنة الثالثة على التوالي، تتابع مؤسسة حنا واكيم رحلتها التربوية معكم، من خلال هذه المسابقة الوطنية التي تقيمها سنوياً لجنة حقوق المرأة في مدارس لبنان الرسمية وفي كل مناطقه، وترعاها هذه المؤسسة.

مؤسسة حنا واكيم، هي تربوية لبنانية تسعى في نشاطاتها المتنوعة إلى تنمية إمكانات تلاميذ لبنان في إتاحة فرص التعبير وصياغة الفكر النقدي والتربية على مفاهيم الوطنية والديمقراطية وعلى حسّ المواطنة والمسؤولية.

لذا يسعدني اليوم أن اخاطب تلاميذ اتوا من كل انحاء لبنان مع أساتذتهم واهلهم لمشاركتنا هذا الاحتفال التكريمي ولتشجيع التلامذة الفائزين على صعيد لبنان في مسابقة هذا العام. كان موضوع هذه السنة : ترسيخ السلم الأهلي وحماية الوطن. وفي المدرسة بالتحديد، تترسخ وتنمو هذه المبادئ التي أحسنت لجنة حقوق المراة باختيارها اليوم فالوطن يمر حالياً بمرحلة شديدة الصعوبة وأنتم تسمعون الاخبار وتقرأون الجرائد وتعيشون في خضم الاضرابات والتظاهرات وتخشون على الوطن من مفاجآت العنف وعدم الاستقرار.

نصيحتي إليكم ان تتمسكوا بهذا الوطن وأن تتمرسوا على مبادئ السلام والحرية والحوار التي هي الدعائم الأساسية لبقاء وطن مثل لبنان.

إن المدرسة هي موقع أساسي لتدريبكم على هذه المبادئ، واعتبر هذه المسابقة التي شاركتم بها وأجهدتم لتحضيرها هي رافد هذه التربية وحافز لكم على التفكير والعودة الدائمة إلى العقل.

إن مؤسسة حنا واكيم التي وضعت نصب أعينها العديد من المشاريع التربوية الهادفة، لا تزال تتابع سنوياً مشروعها الأساسي جائزة حنا واكيم للرواية اللبنانية الذي يسعى من جهة إلى تعريف تلامذة المدارس على النتاج الأدبي وخاصة الرواية اللبنانية من خلال تدريبهم على حسن القراءة وجودة التفكير وتنمية المعرفة ونشر الثقافة، ومن جهة أخرى إلى مكافاة روائي أو روائية معنوياً ومادياً بتكريس جائزة سنوية مرموقة لا نزال نتابعها حتى اليوم. كما تشارك مؤسسة حنا واكيم وترعى مباراة التعبير والإبداع التي تقوم بها جمعية اللبنانيات الجامعيات في مدارس لبنان والتي تنحو إلى تحفيز التلاميذ على البحث والتعبير في مواضيع تربوية ووطنية تنبثق من واقعهم وذلك من خلال إنتاج فني مسرحي أو تشكيلي أو شعري.

أهنئ جميع الطلاب الذين شاركوا لأنهم تعبوا وفكروا وكتبوا شهاداتهم باجتهاد وصدق، كما أهنئ الفائزين والفائزات الذين يمثلونكم واتمنى لكم النجاح والتوفيق ومحبة هذا الوطن التي ظهرت في مسابقاتكم وأتمنى ان تدوم في عملكم وخيارات مستقبلكم.

لكم مني كل تحية

كلمة الفائزة الأولى على صعيد لبنان

الطالبة ميشال رقيبي

الحضور الكريم أهل علمٍ ومعرفةٍ وتربيةٍ تحيةً لكم،

الذي يجمعُنا اليومَ يأتي بعدَ مشاركةِ ثانويةِ عمشيتَ الرسميةِ في مسابقةِ لجنةِ حقوقِ المرأةِ اللبنانيةِ تحتَ عنوانِ «ترسيخُ السِّلم الأهليِّ وحمايةُ الوطن، عُنوانا المرحلة..» واللافِتُ في هذا العامِ أنَّ ثانويتَنَا أحرزتْ وللسنةِ الثانيةِ على التوالي المرتبةَ الأولى في لبنان.

لا شكَّ أنَّهُ لأمرٌ مفرحٌ أسعدني كثيراً، وأسعدَ أساتذتي وأفرادَ عائلتي... فهذا النجاحُ ليسَ لي!! النجاحُ لكم جميعا!! للمرأةِ، للرجلِ، للإنسان...

أتوجهُ بالشكرِ إلى مديرةِ ثانويةِ عمشيتَ الرسميّةِ السيّدة شاديا كرم المشجعة والمتعاونة دائماً، كما انني أشكرُ أساتذتي جميعاً، على جهودِهم واشرافِهم وتعاونِهم وتحفيزِهم الطلابَ على المشاركةِ والبحثِ في المواضيعِ الثقافيةِ المعاصرةِ لما لها من أهميةٍ في دفعِ الشبابِ للإنخراطِ الواعي في الدفاعِ عن الوطنِ والحريةِ والديمقراطيةِ.

وأريدُ أن أخصَّ بالشكرِ مؤسسةً عبقتْ سنواتُها برائحةِ النضالِ وقيمِ الحقِ والحريّةِ والعدالةِ والمساواة، وسطَّرَتْ عناوينَها قضايا الإنسانِ والوطن، حاربَتِ التمييزَ، وحملتْ قضيةَ المرأةِ في قلبِها. . . انَّها لجنةُ حقوقِ المرأةِ اللبنانيّة. وأخصُّ بالتقديرِ، رئيستَها الفخرية السيدة ليندا مطر، المناضلةَ في سبيلِ إحقاقِ الحقِّ، انها الصوتُ والقلمُ في وجهِ الظلمِ اعتبرتْ دوماً أنَّ مساواةَ المرأةِ بالرجلِ لا يمكنُ أنْ تاتيَ منةً من أحدٍ أو تنازلاً من أحد، انما هي استحقاقٌ و تكليفٌ تُحرزهُ بجدارتِها و كفاءتِها! كما أخصُّ بالتقديرِ رئيسةَ اللجنةِ السيدة غانيا دوغان التي تتابعُ مسيرةَ حقوقِ المرأةِ بكلِّ جدارةٍ واقتدار. . . . وبالمناسبة أهدي هذا النجاحَ للسيدة الأولى وفاء ميشال سليمان رئيسةِ الهيئةِ الوطنيّةِ لشؤونِ المرأةِ ابنةِ عمشيت، الداعمةِ الأولى للمرأةِ وقضاياها.

وبالعودةِ إلى موضوعِ مسابقةِ لجنةِ حقوقِ المرأةِ اللبنانيّة لهذا العام « ترسيخُ السلمِ الأهلي وحمايةُ الوطن، عنوانا المرحلة. . ».

يمكننا القولُ وللأسف إنّ للفردِ في لبنانَ «أُمّين»، الأمَّ الحقيقيةِ التي أنجبتهُ، و الأمَّ التي أنشأتهُ و عبّأتهُ و قولبتهُ في بوتقتِها وهي الطائفة، . . . . فتغيبُ فكرةُ الوطنِ عندهُ، ويصبحُ ولاؤُهُ والحالهُ هذه إلى الطائفةِ لا إلى الوطن. ولا ننسى أنَّ النظامَ السياسيَّ القائمَ يمنعُ بناءَ دولةِ القانونِ والمؤسّسات، و يعيقُ الانتقالَ إلى مصافِ الدولةِ

الحديثةِ، لأنّهُ يرسّخُ الطائفيّةَ في البنيانِ الاجتماعيِّ والسياسيِّ والثقافي. فالدستورُ اللبنانيّ مثلاً يعترفُ للطوائفِ الدينيّة في لبنان بالحقِّ بالتعلّمِ في مدارسَ خاصّةٍ، وبالحقِّ بالتمثيلِ في الحكومة، وفي المجلسِ النيابي، وفي توزيعِ المناصبِ الرئاسيةِ الثلاثةِ الأولى، وفي الوظائفِ العامة. ويتشعّبُ هذا النظامُ الطائفيُّ إلى قانونِ الأحوالِ الشخصيّة،اذ إنَ لكلِّ طائفةٍ قوانينَها الخاصّةَ ومحاكمَها الروحيّةَ والشرعيّةَ والمذهبيّة، الأمرُ الذي يعيقُ عقدَ زواجٍ مدنيٍّ في لبنان إذ لا يزالُ الزواجُ عامةً خاضعاً لقوانينِ الطوائف.

إنَّ هذا النظامَ الطائفيَّ ليسَ نظاماً للمستقبل، لأنّهُ يهدّدُ السلمَ الأهليَّ و العيشَ الواحد، ويُغيّبُ الهويةَ الوطنية، ويشكلُ عائقاً يحولُ دونَ الانصهارِ الوطنيِّ وقيامِ الوحدةِ الوطنية. يجب إلغاء الطائفيّة السياسيّة لانقاذِ الوطن من براثنِ التعصبِ الطائفيِّ والمذهبيِّ و حمايةِ السلمِ الأهلي،مع العلم أنّهُ يجب ربطُهُ برزمةٍ من الاصلاحاتِ مدخلُها وضعُ قانونِ انتخابٍ عصري يحققُ التمثيلَ الصحيحَ لكلِّ ألوانِ الطيفِ السياسي والفئاتِ الشعبيّةِ،ويجنبُ الاصطفافاتِ المذهبيةَ ويسمحُ للنخبِ الشابةِ والقوى التغييريةِ بالوصولِ إلى السلطة، ويشكلُّ المدخلَ الصحيحَ للإصلاحِ السياسي ولإرساءِ قواعدِ السلمِ الأهلي.

وبالنسبةِ لوسائلِ الإعلام فعليها التوقفُ عن نقلِ التصريحاتِ غيرِ المسؤولةِ التي تصدرُ عن المسؤولين، والكفُّ عن بثِّ الخطابِ

التحريضيّ وشحنِ الغرائزِ المذهبيّةِ والطائفيّةِ بين صفوفِ الشعب، ونشرِ القيمِ الوطنيّةِ المشتركة.

و**الأحزابُ** السياسيّةُ، من جهتِها، لا بدَّ من أنْ تتصفَ بالحكمةِ، وتُغلّبَ المصلحةَ الوطنيةَ على أيِّ مصلحةٍ أخرى، وتنأى بنفسِها عن أيِّ صراعٍ كان. فهذه الأحزابُ مُطالَبةٌ بعدمِ الانحيازِ إلى ايِّ طرفٍ خارجي، والامتناعِ عن اطلاقِ الخطاباتِ التحريضيةِ التي تزرعُ الخطورةَ في الشارعِ وتزجُ الشبابَ في دوامةِ العنفِ، وتبثُ روحَ التفرقةِ، وتجرُّ الناسَ إلى أتونِ الانقساماتِ الطائفيةِ والمذهبية.

أما على المستوى الاقتصادي - الاجتماعي، فالمطلوبُ اليومَ، توفيرُ الضمانِ الصحيِّ وضمانِ الشيخوخةِ الإجباريين للجميع، وتحصينُ مشروعِ الدولةِ العادلةِ القادرةِ التي تُعالجُ قضايا الناس وملفاتِهم المعيشيّةَ، وتطبيقُ مبدأ تكافؤ الفرصِ، وتفعيلُ دورِ المدرسةِ الرسميةِ، وضبطُ التعليمِ الخاص، وإعادةُ تأهيلِ الجامعةِ اللبنانيةِ بحيثُ تظلُّ البوتقةَ الثقافيةَ الموحّدةَ لعشراتِ الآلافِ من الطلابِ المتعددي المناطقِ والمذاهب...

ويبقى على عاتقِ الجيشِ اللبنانيِّ بسطُ سيادتهِ على كافةِ الاراضي اللبنانية وتوفيرُ الامنِ وشروطِ الاستقرار، ونزعُ السلاحِ غيرِ المرخّص من أيدي المواطنين، والحدُّ من الفلتانِ والفوضى.

إنَّ النظامَ الطائفيَّ في لبنان يقفُ بلا شكٍّ في وجهِ تطويرِ المجتمع

والتخالطِ بينَ أبناءِ الوطنِ الواحد، إلا أنَّ الشعبَ اللبناني هو طائفيٌّ أيضًا، والمشكلة ليست في النصوصِ التي تكرسُ الحالةَ الطائفيّة وحسب، بل المشكلةُ في جوهرِها، هي في انعدامِ روحِ المواطنيةِ عند معظمِ اللبنانيين، وهي تتلخصُ بالسؤالِ التالي: كيفَ يمكنُ اقتلاعُها من النفوسِ التي تربّتْ عليها ؟

المطلوبُ اولاً وقبلَ إلغاءِ النظامِ الطائفي، تربيةُ المواطنِ اللبناني على المواطنية، وترسيخُ مفهومِ العيشِ مع الآخر، ونشرُ ثقافةِ السلامِ والتنوع، وتعزيزُ قيمِ التسامحِ والتلاقي فهذه القيمُ هي الركيزةُ التحتيةُ للسلمِ الأهلي ولبناءِ المناعةِ المجتمعية، فينبغي إذاً على كلِّ مؤسسةٍ تربويةٍ أن تزرعَ في عقولِ وقلوبِ الطلابِ حبَّ الوطن، وتصنعَ أجيالاً مؤمنةً بالخالق، تسجدُ له وتسبحُه وتنحني أمام عظمةِ الوطن ومجدِ تاريخِه، أجيالاً تعطي ما لله لله وما للوطنِ للوطن. إن اقتلاعَ الطائفيّةِ المتجذِّرةِ في نفوسِ اللبنانيين يبدأُ إذًا بإقامةِ نظامٍ تعليميٍّ علمانيٍّ موحّدٍ، ووضعِ كتابٍ موحّدٍ للتربية المدنية وكتابٍ موحّدٍ للتاريخ يجري تدريسُهُما في كلِّ المدارسِ. وتقعُ على عاتقِ الحركةِ الطلابيةِ مسؤوليةُ التصدي للانقسامات الداخلية ونبذِ العنف وإفشالِ مخططاتِ الفتنة... وتعميقِ وتعميم كلِ ما من شأنِه زيادة اُللحمةِ بين أفرادِ المجتمع لإحياءِ رسالةِ لبنان، بلدِ العيشِ معاً.

لبنانُ وطنُ الثقافاتِ والحضارات، معقلُ الأديانِ السماويّة ومِرجلٌ

يغلي بالآراءِ وألوانِ الفكر، وهذا هو بلا شك مصدرُ غنى وتفاعلٍ يجعلُ منه ومن أهلِه نموذجًا نذُر مَثيلُه. إنَه فسيفساءٌ جميلُ غنيٌ. وتأكيداً على موقعِه الحضاري وصفَه رسول اُلمحبةِ والسلامِ البابا يوحنا بولس الثاني قائلا: «لبنانُ أكبرُ من وطنٍ، إنّه رسالة» ومستقبلُ لبنانَ الأمني و الحضاري يكمنُ في احترام هِذا التنوّعِ العقائدي وفي التمسّك بِالحرياتِ الدينيّة وقيم التلاقي وقبولِ الآخر ونبذِ العصبيةِ والمذهبيةِ والطائفية، وإلا يصحُّ عندَها قولُ جبران خليل جبران «الويلُ لأمةٍ كثرَتْ فيها طوائفُها وقلَّ فيها الدين»... ولقد جاء فَي القرآنِ الكريم «ولو شاءَ ربُّكم لجعلَكم أمّة وًاحدة» وهذا يعني ضرورة إَرساءِ قيمِ التسامحِ الديني والقبولِ بالاختلافِ وضرورة نَبذِ لغةِ العنف وِزرعِ لغةِ المحبّة وِالحوارِ من أَجلِ المحافظة عِلى وطنِ الرسالة، وتحقيقِ ربيعٍ إِنساني يحفظُ قيمةَ الإِنسان، ويساهمُ في الحفاظِ على الإرثِ التاريخيّ لشعبِ لبنان، فيكونُ خميرةَ صلاحٍ وإصلاحٍ على مستوى الإنسانية.

عُشتم، عاشت لجنةُ حقوق اِلمرأةِ اللبنانيّة،عاشت مدرستي، عاشت التربيةُ وعاش لبنان..

الفهرس

المقدمة ٥

المسابقات الأولى الفائزة على صعيد لبنان

١ ـ ميشال ميشال رقيبي ١٥

٢ ـ مارون شربل رميا ٢٩

٣ ـ غدير حسن حيدر ٣٧

٤ ـ ماريا نسيم الشالوحي ٤٣

٥ ـ لمى حبيب قطيش ٥٣

٦ ـ مايا رضوان نصر ٦٣

٧ ـ زهراء حسين الموسوي ٧١

٨ ـ رنـا نسيب غنـام ٧٩

٩ ـ مروة عمر ميقاتي ٨٧

١٠ ـ ملاك بسام قطيش ٩٥

١١ ـ زاهي حسن هلال ١٠٣

الكلمات التي القيت في احتفال إعلان النتائج

كلمة عريفة الاحتفال الأستاذة غيدا ضاهر ١١١
كلمة لجنة حقوق المرأة اللبنانية الأستاذة عائدة نصر الله الحلواني ١١٥
كلمة اللجنة الحكم المركزية د. إلهام كلاّب البساط ١٢١
كلمة مؤسسة حنا واكيم الثقافية الأستاذ ايلي واكيم ١٢٧
كلمة الفائزة الأولى على صعيد لبنان الطالبة ميشال رقيبي ١٢٩

دار السراج
للطباعة والنشر
هاتف ٧٨٨٩٤١ ـ ٧٨٨٩٤٢ (٠١)
فاكس ٧٤٤٩٤٠ (٠١) ـ ص ب ٧٨٤٩ ١١ بيروت